الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة–

معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

القسم: إدارة وتسيير رياضي

الشعبة: علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

التخصص: تسيير الموارد البشرية والمنشآت الرياضية

الرقم التسلسلي:.....

الرمـــــــــــــز: .....

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي

رقمنة المؤسسات الرياضية بين الاستخدام والمعوقات

دراسة ميدانية بمديرية الشباب والرياضية لولاية المسيلة

إعداد الطالب:

زقعـار زيان

إشراف الاستاذ :

د.حمزة شريف

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

"رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه» الآية 14 سورة النمل

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم، والصلاة والسلام على خير خلق الله وبعد.

فاشكر أفضل ما حاولت ملتمسا به الزيادة عند الله والناس

وفي هذا المقام أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف **"ا.د. شريف حمزة"**

لإشرافه على هذه الرسالة ،له مني كل المحبة والتقدير،

والشكر للأساتذة المحكمين والمناقشين

والشكر موصول إلى أفراد الأسرة لمساهمتهم وتحملهم مشاق إنجاز هذا البحث.

كما وأني أتوجه من خلالهم بأطيب الثناء وخالص الدعاء لكل من كان عونا لي في إخراج هذا البحث المتواضع، لكم مني كل المحبة والوفاء.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على رقمنة المؤسسات الرياضية بين الاستخدام والمعوقات في الجزائرية (مديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة)، ولأجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدنا على المنهج الوصفي،كما قمنا بتصميم استبيان للتعرف على درجة استخدام الرقمنة وتواجد الصعوبات وبعد التحقق من صلاحيته (الثبات والصدق)، تم تطبيقهما على عينة تكونت من موظفي مديرية الشباب والرياضة بمدينة المسيلة والبالغ عددهم(47) موظفا وموظفة، وبعد المعالجة الإحصائية للبيانات خلصت الدراسة للنتائج التالية:

- ✓ المؤسسة الرياضية تعتمد على الرقمنة في انشطتها الادارية
- ✓ درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية متوسطة
- ✓ توجد صعوبات تعترض عملية تطبيق الرقمنة في المؤسسة الرياضية.
- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغيرات الشخصية لدى الموظفين (الجنس ،السن ، الأقدمية)

الكلمات المفتاحية: الرقمنة ،المؤسسة الرياضية

Abstract:

The current study aimed to identify the use and obstacles of the digitization of sports institutions in Algeria (the Directorate of Youth and Sports of M'Sila Province). In order to achieve these goals, we relied on the descriptive approach. We also designed a questionnaire to identify the reality of the use of digitization, and after verifying its validity (reliability and validity), it was conducted. They were applied to a sample consisting of employees of the Youth and Sports Directorate in the city of M'Sila, who numbered (47) male and female employees. After statistical processing of the data, the study concluded with the following results:

- ✓ The sports institution relies on digitization in its administrative activities.
- ✓ The degree of use of digitization in the sports institution is moderate
- ✓ There are difficulties in the process of implementing digitization in the sports institution.
- ✓ There are no statistically significant differences in the degree of use of digitization in the sports institution depending on the personality variables of the employees (gender, age, seniority)

Keywords: digitization, sports institution

فهرس الموضـــــــــــــــــــوعات	رقم الصفحة
شكر وتقدير	–
ملخص الدراسة	–
فهرس المحتويات	–
مقدمة	أ. ب
الجانب النظري	/
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	الصفحة
1. إشكالية الدراسة	04
2. فرضيات الدراسة	05
3. أهداف الدراسة	05
4. أهمية الدراسة	05
5. تحديد المفاهيم و المصطلحات	06
6. أسباب اختيار الموضوع	07
7. الدراسات السابقة والتعقيب عليها	07
الفصل الثاني : الرقمنة	الصفحة
تمهيد	11
المطلب الأول : ماهية الرقمنة	13-12
المطلب الثاني :الرقمنة بين الأهمية والأهداف	16-14
المطلب الثالث: خصائص ومتطلبات الرقمنة	27-17
المطلب الرابع : أثار استخدام الرقمنة	29-28
خلاصة	30
الفصل الثالث: المؤسسة الرياضية	الصفحة
تمهيد	32
المطلب الأول: ماهية المؤسسات	35-33
المطلب الثاني :ماهية المؤسسات الرياضية	40-36
المطلب الثالث: مديرية الشباب والرياضة.	43-41

خلاصة	44
الجانب التطبيقي	/
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	الصفحة
1- الدراسة الاستطلاعية	46
2-مجالات الدراسة	47
3-المنهج المتبع في الدراسة	47
4- مجتمع وعينة الدراسة	48
5- عينة الدراسة و كيفية اختيارها	48
6- أدوات الدراسة	48
7- الخصائص السيكومترية للاستبيان	49
8- أساليب المعالجة الإحصائية	50
الفصل الخامس: عرض وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة	
أولا/ التحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات	52
ثانيا/ التحقق فرضيات الدراسة	53
1- عرض وتفسير ومناقشة نتائج الفرضية الأولى	53
2- عرض وتفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثانية	62
3- عرض وتفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة	74
4- عرض وتفسير ومناقشة نتائج الفرضية العامة	79
ثالثا/ الاستنتاج العام	80
رابعا/ اقتراحات وتوصيات	81
خاتمة	83
قائمة المراجع	/
قائمة الملاحق	/

فهرس الجداول	الصفحة
الجدول رقم (01) يبين الأهداف المباشرة وغير المباشرة للرقمنة	16
الجدول رقم (02) يوضح العلاقة الارتباطية بين الدرجة الكلية لاستبيان والمحاور الفرعية لأبعاد الاستبيان	49
الجدول رقم (03) يوضح ثبات مقياس الرقمنة عن طريق التناسق الداخلي	50
الجدول رقم (04) يوضح التحقق من شرط التوزيع الطبيعي بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة	52
الجدول رقم (05) يوضح ترتيب عبارات الاستبيان حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذا نسب التكرارات للمحور الأول	53
جدول رقم (06) يوضح ترتيب عبارات الاستبيان حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذا نسب التكرارات للمحور الثاني	62
الجدول رقم (07) يوضح الفروق بين الذكور والإناث في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية	74
الجدول رقم (08) يوضح الفروق بين أفراد العينة في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغير السن	75
الجدول رقم (09) يوضح الفروق بين أفراد العينة في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغير الأقدمية	76
الجدول رقم (10) يوضح اعتماد المؤسسة الرياضية على الرقمنة	79

فهرس الأشكال	الصفحة
شكل رقم (01): يوضح ترتيب عبارات المحور الأول حسب متوسطها الحسابي	61
الشكل رقم (02) يوضح ترتيب عبارات المحور الثاني حسب متوسطها الحسابي	72

مقدمـــة

مقدمة:

تقف الإنسانية اليوم على أعتاب ثورة رقمية هائلة تُلقي بظلالها على مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك المجال الرياضي، حيث باتت التكنولوجيا الرقمية أداةً لا غنى عنها لمواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال، وتحقيق التميز و الريادة، وتسعى المؤسسات الرياضية بكافة أنواعها وأصنافها إلى تبني أحدث التقنيات الرقمية والاستفادة منها لتحسين أدائها وكفاءتها، وتقديم خدمات أفضل لمختلف مستخدميها.

ولقد أصبح التحول نحو الرقمنة ضرورة لجميع الدول ولجميع المؤسسات حيث عرف العالم اليوم ثورة تكنولوجيا كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدت إلى التغيير في الأساليب التقليدية للإدارة واستخدام التقنيات الالكترونية فيها.

ويُعد التحول الرقمي واحدًا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في مختلف القطاعات على المستوى العالمي في الوقت الراهن. فقد فرض التطور التكنولوجي المتسارع والثورة الرقمية الهائلة واقعًا جديدًا على جميع المنظمات، بما في ذلك المؤسسات الرياضية، يتطلب منها ضرورة التكيف والتأقلم مع هذه المتغيرات العصرية والاستفادة من مزاياها العديدة (العتيبي، 2021،ص 27)

فالجزائر على غرار باقي الدول توجهت لمواكبة التطورات الحديثة في تطبيق الرقمنة وإدخال التكنولوجيا على جميع المؤسسات الرياضية التي تتضمن هياكل موارد بشرية ومادية تستدعي استخدام الرقمنة الإدارية لمعرفة السير الجماعي وتقديم خدمات أفضل والوصول إلى درجات أعلى من التقدم.

كما تُعد عملية التحول الرقمي للمؤسسات الرياضية ضرورة حتمية في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة، حيث تساهم هذه العملية في تحسين كفاءة وفعالية الأداء، وتسهيل تبادل المعلومات والبيانات، وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين (العنزي، 2020،ص114).

كما تُمكّن الرقمنة المؤسسات الرياضية من الاستفادة من العديد من المزايا، مثل تسريع عمليات اتخاذ القرارات، وزيادة الشفافية والمساءلة، وتحسين التواصل والتنسيق بين مختلف الأقسام والإدارات، وتوفير الوقت والجهد والتكاليف (الحربي، 2021،ص 102)

وفي هذا الصدد ومن خلال هذا البحث المتواضع حاولنا الإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع، ولأجل ذلك قمنا بتقسيم دراستنا حسب الخطة التالية:

الجانب الأول: نظري قسمناه إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: والخاص بالإطار العام للدراسة قمنا من خلاله بطرح إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، فرضياتها، أهدافها، أهميتها، تحديد المفاهيم والإجراءات وكذا الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

الفصل الثاني:تطرقنا من خلاله للخلفية النظرية لمتغير الرقمنة.

الفصل الثالث: تناولنا فيه الخلفية النظرية للمؤسسة الرياضية.

الجانب الثاني: تطبيقي ويتكون من فصلين:

الفصل الرابع: تناولنا فيه إجراءات الدراسة الميدانية من منهج وحدود للدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أداة الدراسة وخصائصها السكومترية وأيضا الأساليب المستخدمة في تحليل نتائجها.

الفصل الخامس: قمنا من خلاله بعرض وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-إشكالية الدراسة

2- الفرضيات

3-أهمية الدراسة

4-أهداف الدراسة

5-تحديد المفاهيم و المصطلحات

6- أسباب اختيار الموضوع

7-الدراسات السابقة والتعقيب عليها

1- الإشكالية:

تعيش المؤسسات الرياضية اليوم في ظل تحديات متعددة تفرضها عليها التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحول الرقمي الشامل الذي يشهده العالم. فقد أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لهذه المؤسسات من أجل مواكبة هذا التغيير العميق وتحقيق الكفاءة والفعالية في أدائها، وتقديم خدمات متميزة ترضي احتياجات المستفيدين (الغامدي، 2022).

تُعرّف الرقمنة بأنها "عملية تحويل البيانات والمعلومات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي قابل للمعالجة والتخزين والنقل باستخدام الأجهزة والتقنيات الرقمية الحديثة" (الشهري، 2019، ص 14). وتشمل هذه العملية استخدام التقنيات الرقمية المختلفة، مثل الحواسيب والأجهزة الذكية، وشبكات الإنترنت، وقواعد البيانات الرقمية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وغيرها، في مختلف جوانب العمل الإداري والفني داخل المؤسسات الرياضية (الحربي، 2021).

على الرغم من الفوائد العديدة للتحول الرقمي، إلا أن المؤسسات الرياضية تواجه العديد من المعوقات والتحديات في سبيل تحقيق هذا التحول، كضعف البنية التحتية التكنولوجية، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدام التقنيات الرقمية، وعدم توفر الموارد المالية الكافية، فضلًا عن بعض العوامل الثقافية والتنظيمية (العنزي، 2020).

في ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على واقع رقمنة المؤسسات الرياضية في ولاية المسيلة، من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل تعتمد المؤسسة الرياضية على استخدام الرقمنة في أنشطتها الإدارية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

1- ما درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية؟

2- هل توجد صعوبات تعترض عملية تطبيق الرقمنة في المؤسسة الرياضية ؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تعزى للمتغيرات الشخصية المتعلقة بالموظفين (الجنس،السن ،الأقدمية)؟

2- فرضيات الدراسة:

2-1 الفرضية العامة: المؤسسة الرياضية تعتمد على الرقمنة في انشطتها الادارية

2-2 الفرضيات الفرعية:

- ✓ درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية عالية
- ✓ لا توجد صعوبات تعترض عملية تطبيق الرقمنة في المؤسسة الرياضية.
- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغيرات الشخصية لدى الموظفين (الجنس ،السن ، الأقدمية)

3- أهداف الدراسة:

تسعى دراستنا الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية

- ✓ معرفة اعتماد المؤسسة الرياضية للرقمنة في انشطتها الادارية.
- ✓ التعرف على درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية.
- ✓ الكشف عن الصعوبات التي تعترض عملية تطبيق الرقمنة في المؤسسة الرياضية.
- ✓ الكشف عن الاختلاف في استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغيرات الشخصية (الجنس ،السن ، الأقدمية).

4- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال أهمية موضوع الرقمنة باعتباره تقنية حديثة يمكن أن تساهم بشكل فعال في تنمية القطاعات المختلفة للدولة وخاصة في المجال الرياضي الذي شهد تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، وهو ما لمسناه في المنافسات القارية والعالمية في مختلف البلدان بصفة عامة والجزائر على وجه الخصوص.

كما يمكن أن تكون هذه الدراسة إثراء للمكتبة الجامعية يستفيد منها الطلبة الباحثون في دراستاهم في المستقبل، وهي من الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع الرقمنة في المؤسسة الرياضية على حد علم الباحث.

5-تحديد المفاهيم والمصطلحات:

5-1 الرقمنة:

التعريف الاصطلاحي هي عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها أو وعائها إلى سلسلة رقمية يواكب هذا العمل التقني من عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن.

والرقمنة أو التحويل الرقمي هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الالكتروني في سياق نظم المعلومات باستخدام نوع من أجهزة المسح الضوئي ألتي تسمح بعرض النتيجة على شاشة الحاسوب (هبة ملحم ،2013 ،ص 6)

التعريف الإجرائي: الرقمنة هي عملية تسمح بنقل المعلومات من شكلها و أوعيتها المادية إلى الشكل الرقمي عن طريق أجهزة الماسح الضوئي ثم نقلها وتخزينها في الحواسيب ثم استرجاعها واستخدامها بواسطة الحاسوب وقد تخزن المعلومات في أوعية الكترونية أخرى تختلف في السعة مثل الأقراص المدمجة وبطاقات الذاكرة

5-2 المؤسسة الرياضية:

هي كل منشأة مفتوحة للجمهور معدة خصيصا للممارسة البدنية والرياضية التي تتوفر فيها الشروط التقنية والصحية والأمنية لاحتواء النشاطات البدنية والرياضية **(المرسوم التنفيذي رقم 416/91 المؤرخ في 02 نوفمبر 1991)**

وتعرف إجرائيا بأنها المؤسسات التي أنشئت لخدمة القطاع الرياضي والمتمثلة في الأندية والرابطات والاتحادات المختلفة بالإضافة إلى وزارة الشباب والرياضة واللجنة الأولمبية الوطنية، وفي دراستنا هذه تمثلت في مديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة.

6- أسباب إختيار الموضوع :

من المنظور الموضوعي:

أولاً، ندرة الدراسات والأبحاث المتخصصة التي تناولت هذا المجال على وجه التحديد، مما يجعل البحث الحالي إضافة قيّمة للمعرفة العلمية في هذا الحقل.

ثانياً، أهمية عملية الرقمنة وتطبيقاتها في تعزيز كفاءة وفاعلية أداء المؤسسات الرياضية، خصوصاً في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم.

وثالثاً، الحاجة الملحة لتحسين وتطوير الإدارة الرياضية، والتي يمكن للبحث العلمي أن يسهم في تلبيتها من خلال تقديم توصيات وحلول عملية.

أما من الناحية الذاتية: فهناك عدة دوافع شخصية أسهمت في اختيار هذا الموضوع، منها: الإيمان الراسخ بأهمية الرقمنة ودورها في تسهيل العمل الإداري وتحقيق الكفاءة المنشودة.

كما تلعب الرغبة في المساهمة في نشر ثقافة التطور الرقمي داخل المؤسسات الرياضية دوراً محورياً.

بالإضافة إلى الدافع المهم المتمثل في الرغبة في اكتساب مهارات البحث العلمي ورفع كفاءة الباحث في هذا المجال.

7-الدراسات السابقة:

7-1 الدراسة الاولى :دراسة دريس ايمان (2020) بجامعة تبسة: بعنوان "واقع رقمنة الحياة الجامعية بين المزايا والعوائق من وجهة نظر الطلبة الجامعيين"

هدفت الدارسة إلى تسليط الضوء على واقع الرقمنة والتحولات التكنولوجية في الحياة الجامعية من وجهة نظر الطلبة ،وتم استخدام طريقة المسح بالعينة وهي إحدى طرق المسح

الاجتماعي ذلك لأن مجتمع البحث الأصلي للدارسة والمتمثل في طلبة جامعة العربي التبسي تبسه كبير الحجم ،وقد تمثلت عينة الدارسة في 33 طالبا مستخدمين في ذلك الاستمارة لجمع البيانات ،ومنه تم معالجة البيانات إذ تم التوصل إلى النتائج التالية: أن نظام البروغارس يمكننا بصفة نظام مدمج يتطرق إلى حياة الطالب ومساره يستعمله لتبسيط العملية وتقريب الطالب من الإدارة فهو إستراتيجية مسطرة للمستقبل ومحددة الأهداف .

2-7 الدراسة الثانية: دراسة محمد لمين بورزق و سميحة بوعنيني (2023)جامعة بشار: بعنوان"واقع رقمنة المؤسسات التعليمية بعد أزمة كورونا"

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار واقع مستوى ما وصلت إليه رقمنة المؤسسات التعليمية في الجزائر بعد أحداث أزمة كورونا وتداعياتها على قطاع التعليم، الذي عرف انقطاع التلميذ عن المؤسسة التعليمية لفترات طويلة وتأثر عناصر العملية التعليمية (المعلم،التلميذ)، في المقابل تعتبر الرقمنة من أهم الحلول التي تضمن مواصلة تقديم الخدمات من دون انقطاع، وقد تم إسقاط الأدبيات النظرية للدراسة في قالب تطبيقي ميداني على مديرية التربية لولاية بشار، كونها الجهة المسيرة للمؤسسات التعليمية (ابتدائي،متوسط، ثانوي)

، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مديرية التربية عملت على رقمنة المؤسسات التعليمية ولكن مازلت في مستوى ممارسة الإدارة الإلكترونية، ولم ترقى لمستوى رقمنة جوهر المؤسسة التعليمية وهو إدراج الرقمنة في العملية التعليمية وهذا ما تأكد في الجانب الميداني

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي وتم الاعتماد على دراسة ميدانية من أجل إسقاط الجانب النظري على واقع مؤسسات التعليمية الجزائرية باستخدام أداة المقابلة، متخذين مديرية التربية ببشار أنموذجا لذلك كونها الجهة المسيرة لهذه المؤسسات.

3-7 الدراسة الثالثة :دراسة عوشار خديجة (2020) بجامعة مستغانم بعنوان "واقع الرقمنة في المؤسسات التعليمية"

وتهدف الدراسة إلى التعرف على مكانة الرقمنة ببلادنا واستكشاف الجهود الوطنّية المبذولة من اجل إرساء دعائمها ومحاولة الكشف عن التحدّيات التّي تواجهها الرقمنة في تطبّيقاتها بالمؤسسة التعلّيمّة والتعرف على الوسائل التعليّمّة الحدّيثة المتوفرة فّي المؤسسات التربوّية و

تحدّيد الصعوبات الموجودة دون توظّيف الوسائل التكنولوجّية الحدّيثة فَي مجال التعلّم و تقيم مدى نجاح مشروع الرقمنة فَي المؤسسات التعلّيمّة

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومن اجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعّة مطابقة للواقع ، قاما باختّيار عّينة بطريّقة قصدّيه ، وقد شملت موظفّين الإدارة في ثانوّية تسرات تسغات ولاّية غليزان وتم استخدام أداة المقابلة كأداة جمع البيانات.

4-7 التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات التي تناولت موضوع واقع استخدام الرقمنة نلاحظ أن هناك اتفاق بينها إلى حد ما في الأهداف التي سعت إلى الوصول إليها وطريقة المعالجة وحتى في التحليل والنتائج المتوصل إليها فكل دراسة ركزت على النقاط من أجل بلوغ الأهداف المسطرة لها، كما أنها تشترك فيما بينها في أداة جمع البيانات حيث أن أغلب الدراسات اعتمدت على الاستبيان والمقابلة كأدوات لجمع المعطيات والبيانات ، كما اشتركت كل الدراسات في المنهج المتبع حيث اعتمدت كلها المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته لطبيعة هذه الدراسات ، وكذا طبيعة العينة فأغلبها طبقت على عينة من الإداريين والموظفين.

5-7 أوجه الاستفادة من هذه الدراسات:

بعد إطلاعنا على هذه الدراسات في محددات واقع استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية توضحت لدينا معالم الإشكالية والموضوع بأكمله حيث ساعدتنا هذه الدراسات فيما يلي:

بناء إشكالية الدراسة الحالية.

بناء تساؤلات وفرضيات يمكن تفسيرها انطلاقا من هذه الدراسات.

الإلمام بالخلفية النظرية وأهم العناصر التي ينبغي تناولها لكل من متغيرت الرقمنة.

ضبط المنهج المناسب ونوع العينة وطريقة اختيارها.

تصميم استبيان حول واقع استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية

الفصل الثاني:الرقمنة

تمهيد

المطلب الأول : ماهية الرقمنة

المطلب الثاني:الرقمنة بين الأهمية والأهداف

المطلب الثالث : خصائص ومتطلبات الرقمنة

المطلب الرابع : أثار استخدام الرقمنة

خلاصة

تمهيد:

تمهيد

في عصر اليوم، يتجاوز تأثير التكنولوجيا الرقمية حدود المجتمعات والحدود الجغرافية، مما يجعل مفهوم الرقمنة يشكل أساساً للتفكير والتنمية في مختلف المجالات الحياتية. تعد الرقمنة من أبرز الظواهر التي تحدث تحولات جذرية في مجتمعاتنا، وتشكل قوة دافعة للابتكار والتطور. ومع تزايد أهمية الرقمنة، تتبنى العديد من الحكومات والشركات والمؤسسات العامة والخاصة استراتيجيات تحويلية لتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في مختلف جوانب الحياة اليومية.

يعتبر فهم مفهوم الرقمنة أمراً بالغ الأهمية للتماشي مع تطورات العصر والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات الحديثة. إذ تمثل الرقمنة تحولاً شاملاً في كيفية توليد وتداول واستهلاك المعرفة والمعلومات والخدمات، مما يؤثر بشكل مباشر على الطريقة التي نعيش ونعمل بها.

سيكون هذا الفصل استكشافاً شاملاً لمفهوم الرقمنة وأثرها في المؤسسات الرياضية، حيث سنحاول فهم ماهيتها بشكل أعمق، ونلقي الضوء على خصائص وأثار استخدام الرقمنة

المطلب الأول : ماهية الرقمنة:

قد تتجلى ماهية الرقمنة حين الخوض في تعريفها ومفهومها، كذا معرفة أهميتها وأهدافها وخصائصها ومتطلباتها، ويمكن أن نتعرف على ماهية الرقمنة مما يلي:

1-1 مفهوم الرقمنة:

لا عجب أنَّ الباحث في مفهوم الرقمنة ودلالته سيصادف مفاهيماً كثيرة . لما قد يحتويه هذا المصطلح من تداخلات مع مفاهيم أخرى كالإدارة الإلكترونية، والأتمتة، والأرشفة الالكترونية. فقد شاعت في أديبات العربية المعاصرة هذه المصطلحات وغيرها، والتي لم ترسو على مفهوم دقيق محدد، وما ذلك بعجيب فهو نتيجة حتمية لتطور متسارع في مجال التكنولوجيا والبرمجيات من جهة، ولغزو هاته الأخيرة مجالات عديدة في حياتنا.

1-1-1 الرقمنة لغة:

فإن كانت دلالة المصطلح اللغوية مشتقة من مادة "رقم" والتي جاءت معرفة في المعاجم العربية على أنها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط، فقد أوردها ابن منظور في معجمه لسان العرب قائلا: "**الرَّقْمُ والتَّرقيمُ:** تَعْجيمُ الكتاب **ورَقَمَ الكتاب يَرْقُمُهُ رَقْماً:** أَعجم هو بيَّنه **وكتاب مَرْقُوم** أي قد بُيِّنتْ حروف بعلاماتها من التنقيط وقوله عز وجل: **كتاب مَرْقُوم؛** كتاب مكتوب وقولهم: **هو يَرْقُمُ في الماء** أي بلغ من حِذْقه بالأُمور أَيَرْقُمَ حيث لا يثبت الرَّقْمُ؛ **والمِرْقَمُ:** القَلَمُ يقولون: **طاح مِرْقَمُك** أي أَخطأَ قلمك، **الفراء الرَّقِيمةُ** المرأة العاقلة البَرْزَةُ الفَطِنَةُ **وهو يَرْقُمُ ف الماء؛** يضرب مثلاً للفَطِنِ **والمُرَقِّمُ والمُرَقِّنُ:** الكاتب؛ قال دار كَرَقْم الكاتب المُرَقّ **والرَّقْمُ:** الكتابة والختم." (موقع المعاني ،2024 https://www.almaany.com/ar/dict/ar)

1-1-2 الرقمنة اصطلاحا:

فإن دلالته الاصطلاحية وردت في الغالب على أنها تحويل الكيانات المادية التناظرية إلى شكل رقمي، إذ نظر إليه "تيري كانيTerry kuny " على أنّه:"عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من(الكتب، الدوريات، والتسجيلات الصوتية، والصور، والصور المتحركة...) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبة الآلية عبر النظام الثنائي البيتات(Bits)والذي يعتبر و حدة المعلومات الأساسية لنظام

معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها (الرقمنة) ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة".(صباح ومروة ،2020،ص9)

ونجد هذا المفهوم يطبق على كثير من مشروعات الرقمنة التي تقوم بتنفيذها المكتبات وغيرها من المؤسسات، وذلك بهدف جعل المجموعات التناظرية قابلة للوصول إليها والتعامل معها عن طريق الانترنت، أو لحفظ الوثائق التي تهددها أخطار الدمار المادي في شكل رقمي.

وقد لا تعني الرقمنة تحويل كل ما هو تناظري مادي إلى شكل رقمي فقط بل تتعدى ذلك لكونها عملية تطوير جذرية لعمل المؤسسات بواسطة التقنيات الحديثة فهي " شكل من أشكال إزالة المواد، حيث يسمح التحويل إلى التقنية الرقمية للمؤسسات والشركات بالاستفادة من الاتجاهات الناشئة مثل البيانات الضخمة، أو انترنت الأشياء." (مديني وحجاجي ،2023 ص5)

في حين ينظر إلى رقمنة الإدارة على أنها " الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا".(السالمي ،2008 ص32)

وإن كانت الأتمتة الإدارية هي فن جعل الإجراءات تنفذ تلقائيا إذ أنّها تعني: "عملية استخدام نظم الحواسب وشبكاتها في انجاز الأعمال والمهام في المؤسسات ذات الطابع الإداري"، أو أنها "الاعتماد على أجهزة الحاسب وتطبيقاته بفرض تنظيم الأعمال الإدارية، والتقليل من العمل اليدوي؛ لتحقيق السرعة والدقة في الأداء" (سالم،2023 ،ص25)

فإنه لا يمكن أن نتخيل رقمنة للمؤسسات الإدارية دون أتمتة للعمليات الإدارية الروتينية.

ومن خلال كل ما سبق يمكننا أن نعرف الرقمنة على أنها تحويل الوثائق والعمليات والإجراءات الإدارية من صورتها التقليدية إلى صورة رقمية مع أتمتة الإجراءات الروتينية بواسطة برمجيات الإعلام الآلي لتحقيق السرعة والدقة في الأداء أو الوصول للمعلومة.

المطلب الثاني :الرقمنة بين الأهمية والأهداف:

إن سعي الحكومات والمؤسسات الإدارية نحو تحسين خدماتها يمثل رحلة دائمة للابتكار والتطوير، تتجلى في تعزيز أجهزتها بأحدث التقنيات واعتماد الرقمنة كأسلوب حديث لمواكبة ركب التطور. إذ نشهد كيف تقوم هذه الهيئات بتمكين نفسها من استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل جمع البيانات والمعلومات، وتحليلها بشكل آلي، وذلك بهدف استخدامها في وقت الحاجة وتسهيل عملية اتخاذ القرارات. يعكس هذا النهج الرؤية القائمة على إشراك المواطن كشريك أساسي في عملية التطوير والتحسين، وضمان تقديم الخدمات العمومية والإدارية بأفضل الظروف والمعايير.

2-1 أهمية الرقمنة:

تتجلى أهمية الرقمنة في كونها أصبحت لا غنى عنها في العصر الحديث، إذ تمثل عاملًا رئيسيًا في تطوير المجتمعات وتحسين الحياة على مختلف الأصعدة، وكيف لا وهي أصبحت جزءًا حيويًا من الحياة اليومية في مختلف القطاعات"مما أضفى لها قيمة متزايدة مع مرور الوقت بالنسبة للمؤسسات على اختلاف أنواعها، كما تتمتع بأهمية كبيرة بين أوساط اختصاصي المعلومات، لما لها من إمكانية توليف المعلومات النصية والصوتية والصور الثابتة في قالب واحد أو مصدر معلومات واحد، بالإضافة إلى إمكانية مشاركة المصادر الإلكترونية بين عدة مستفيدين في نفس الوقت، مما يعطي لها القدرة على أن تستوعب

الزيـادة المتنامية فـي إعداد المستفيدين من خلال نشرها وإتاحته اعبر شبكة الانترنت العالمية، أومن خلال الشبكة الداخلية لمؤسسة،" (مهدي وكريم ،2022،ص 48) كما أنّها تسهم في:

- ✓ **زيادة الكفاءة والإنتاجية:**يمكن للرقمنة تحسين كفاءة العمليات الإدارية من خلال التحول إلى أنظمة رقمية متكاملة تتيح للموظفين إدارة المهام والمعلومات بشكل أكثر فعالية. وبالتالي، يمكن تحسين الإنتاجية وتوفير الوقت والجهد.
- ✓ **تقليل الأخطاء وزيادة الدقة:** باستخدام أنظمة الرقمنة، يمكن تقليل الأخطاء الإدارية الناجمة عن العمليات اليدوية، وبالتالي زيادة دقة البيانات وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
- ✓ **تسهيل الوصول إلى المعلومات:** تساعد الرقمنة في توفير وصول سهل وسريع إلى المعلومات المهمة والبيانات الإدارية، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية والتشغيلية.
- ✓ **تحسين تجربة المستخدم:** يمكن للرقمنة تحسين تجربة المستخدم داخل المؤسسة الإدارية من خلال توفير منصات رقمية سهلة الاستخدام ومتاحة عبر الأجهزة المختلفة.
- ✓ **تعزيز الشفافية والتواصل:** تسهم الرقمنة في تعزيز الشفافية داخل المؤسسات الإدارية من خلال توفير وسائل لمشاركة المعلومات بشكل مباشر وفعّال بين الموظفين والإدارة.
- ✓ **تحقيق التواصل والتعاون:** تمكن الرقمنة الموظفين من التواصل والتعاون بشكل فعّال من خلال استخدام أدوات التعاون الرقمية مثل منصات العمل الجماعي عبر الإنترنت.

تلعب الرقمنة دورا في تحسين أداء المؤسسات الإدارية وتعزيز فعاليتها من خلال تحويل العمليات التقليدية إلى عمليات رقمية متطورة تسهم في تحسين الكفاءة والتواصل وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين

2-2 أهداف الرقمنة

قد نستشف مما سبق أن التوجه الرقمي للمؤسسات يسعى لتحقيق غايات وأهداف يمكننا أن نقسمها لأهداف مباشرة وأخرى غير مباشرة، ويمكن تبيانها من خلال الجدول التالي:

(شهرة زاد مروة و إكرام ،2020، ص17ص18)

الأهداف المباشرة للرقمنة	الأهداف غير المباشرة للرقمنة
✓ انجاز سريع للأعمال واختصار زمن التنفيذ في مختلف الإجراءات. ✓ الوصول السريع للمعلومة ✓ الحد من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية. ✓ إمكانية أداء الأعمال عن بعد. ✓ تقليل التكاليف. ✓ حفظ وتخزين المعلومات والسرعة في استرجاعها. ✓ ربط الهيئات والإدارات المركزية واللامركزية مما يحقق السرعة في التواصل.	✓ التقليل من الأخطاء المرتبطة بالعامل الإنساني. ✓ التوافق مع بقية دول العالم خاصة المتقدمة منها. ✓ زيادة وتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات والهيئات. ✓ التعزيز من القدرة على اتخاذ القرارات. ✓ الشفافية ومكافحة الفساد الإداري. ✓ القضاء على البيروقراطية الإدارية.

جدول (1): يبين الأهداف المباشرة وغير المباشرة للرقمنة،من عداد الباحثَ

المطلب الثالث: خصائص ومتطلبات الرقمنة:

في خضمّ عالمٍ يُسارع الخطى نحو التطوّر والتكنولوجيا، باتتْ رقمنةُ الإدارةِ ضرورةً ملحّةً لا مناصَ منها. ففي زمنٍ تُسيطرُ عليه سرعةُ المعلوماتِ والتواصلِ الفوريّ، تُصبحُ الكفاءةُ والسرعةُ هما مفتاحُ النجاحِ لأيّةِ مؤسسةٍ تسعى للارتقاءِ بأدائِها، ولا عجب أن الخصائص التي تحويها الرقمنة تجعل منها مفتاحاً للكثير من المشاكل التي تعانيها الإدارة التقليدية ويمكننا أن نغوص في خصائصها ومتطلباتها وفق ما يلي:

3-1 خصائص الرقمنة:

تعد الرقمنة وجها آخر مغاير لوجه الإدارة التقليدية نظرا لإيقاعها السريع، كما أنها أمل لكثير من المسيرين والإداريين لجعل تلك الأكوام من الأوراق الصفراء تختفي، مما جعلها في نظر الكثير تتسم بالخصائص التالية:(شهرة زاد مروة و إكرام ،2020، ص25)

- ✓ إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنّها وحدة مركزية.
- ✓ تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إ عطائهم دعم أكبر في مراقبتها.
- ✓ تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة، وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.
- ✓ توفير تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم ثقة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين.
- ✓ التعلم المستمر وبناء المعرفة، وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية، مع زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا، والمتابعة والإدارة لكافة الموارد.
- ✓ صفة التواصل الدائم فهي إدارة بلا زمان إذ تستمر 24 ساعة متواصلة الأمر الذي ينهي معاناة الأفراد في الانتظار ويدفع من جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- ✓ مرونة تنظيمية يعكسها طابع المؤسسات الذكية باعتبارها تعتمد على صناعة المعرفة.

✓ كما يضفي تطبيق الرقمنة مرونة على التنظيم الإداري، ويوفر الخدمات بشكل مباشر ،ويسمح بالتخلص من التبعية اللصيقة بالمؤسسات العامة.

بيد أن كثيرا من المختصين يرون أنه يمكن حصر خصائص الرقمنة فيما يلي: (هشام وعبدالقادر2022،،ص13)

- **تقليص الوقت:** فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الإلكترونية متجاورة.
- **تقليص المكان:** تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.
- **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة:** نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من اجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج .
- **تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجية المعلومات من اجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين.
- **التفاعلية:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوعمن التفاعل بين الأنشطة.
- **اللاتزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في اي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.
- **اللامركزية:** وهيَ نهجٌ يُوزّعُ فيهِ تحكمُ البياناتِ والتطبيقاتِ والخدماتِ على شبكةٍ من الأجهزةِ المُتّصلةِ ببعضِها البعضِ.

- **قابليـــة التوصـــيل:** وتعنـــي إمكانيـــة الـــربط بـــين الأجهـــزة الاتصـــالية المتنوعـــة الصـــنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله.
- **قابليـــة التحـــرك والحركيـــة:** أي انـــه يمكـــن للمســـتخدم أن يســـتفيد مـــن خـــدماتها أثنـــاء تنقلاتـــه، أي مـــن أي مكـــان عـــن طريـــق وســـائل اتصـــال كثيـــرة مـــن الحاســـب النقـــال، الهاتف النقال.. الخ.
- **قابليـــة التحويـــل:** وهـــي إمكانيـــة نقـــل المعلومـــات مـــن وســـيط إلـــى آخـــر كتحويـــل الرســـالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

ممـــا ســـبق تســـعى الإدارات مـــن خـــلال الرقمنـــة إلـــى تقـــديم أفضـــل الخـــدمات وتعيـــين الأنمـــاط الإداريـــة والأنظمـــة المناســـبة، وتطبيـــق الرقمنـــة يـــؤدي إلـــى صـــياغة بعـــض الخصائص الجوهرية التالية: (كوثر ،2023،ص24)

- **إدارة بـــلا أوراق:** قائمـــة علـــى اســـتخدام التقنيـــات الحديثـــة والحاســـبات الآليـــة وبنـــاءعلى ذلـــك يشـــكل الأرشـــيف الإلكترونـــي بـــديلا للأرشـــيف الورقي،إضـــافة إلـــى اعتمادهـــا المحـــررات الإلكترونية،البريـــد الإلكترونـــي ومختلـــف نظـــم تطبيقـــات المعالجـــة الآليـــة فـــي تعاملاتها.
- **إدارة بـــلا مكـــان:** حيـــث أنّهـــا تعتمـــد علـــى وســـائل الاتصـــال الحديثـــة، فالمســـؤول الإداري يســـتطيع أن يتخـــذ القـــرار وهـــو فـــي أي مكـــان وهـــذا مـــا يضـــفي مرونـــة عاليـــة بحيـــث يمكـــن للمـــدير مـــثلا تتبـــع نشـــاطاته الإداريـــة، والتـــدخل لحـــل المشـــاكل الطارئـــة عـــن بعـــد واتخاذ القرارات المناسبة.
- **إدارة بـــلا زمـــان:** ومفـــاد ذلـــك ألّا تتقيـــد الإدارة بأوقـــات عمـــل محـــددة،إذ يمكـــن للموظـــف العمـــل خـــارج حـــدود هـــذه الأوقـــات، مـــا يـــؤدي إلـــى اســـتفادة المـــواطنين مـــن الخـــدمات العامة عبر عملها24/7/365.

- **إدارة بـــلا تنظيمـــات جامـــدة:** ومعنـــى ذلـــك أنـــه تتســـم تنظيماتهـــا بالمرونـــة والـــذكاء، ويتحقق ذلك بالاعتماد على صناع المعرفة في المجال.

يمكـــن اســـتنتاج أن خصـــائص الرقمنـــة تتســـم بالدقـــة والتمييز،وتبســـيط الإجـــراءات وتحقيـــق الشـــفافية، فهـــي تهـــتم باكتشـــاف المشـــاكل وحلهـــا بالإضـــافة إلـــى التركيـــز علـــى الإجراءات التنفيذية والإنجازات.

3-2 متطلبات الرقمنة:

لتحقيـــق الانتقـــال التـــدريجي والفعّـــال مـــن الإدارة التقليديـــة إلـــى الرقمنـــة، يجـــب التركيـــز علـــى توفيـــق مجموعـــة مـــن المتطلبـــات الأساســـية التـــي تشـــكل أساســـاً للتحـــول الرقمـــي. يمكـــن تقســـيم هـــذه المتطلبـــات إلـــى فئـــات مختلفـــة، بـــدءًا مـــن المتطلبـــات الفنيـــة والبرمجيـــة التـــي تعتمـــد علـــى تـــوافر البنيـــة التحتيـــة الشـــبكية الملائمـــة، وصـــولاً إلـــى المتطلبـــات الاجتماعيـــة والسياســـية والماليـــة والتشـــريعية التـــي تلعـــب دوراً حاســـماً فـــي هـــذه العملية.

3-2-1 المتطلبات التقنية (الفنية والبرمجية):

تشـــتمل المتطّلبـــات التقنيـــة بالأســـاس علـــى تحســـين وتطـــوير شـــبكة الاتصـــالات علـــى نحـــو يجعلهـــا جـــاهزة لاســـتيعاب كـــم هائـــل مـــن الاتصـــالات فـــي أن واحـــد، إضـــافة إلـــى تـــوفير التكنولوجيـــا الرقميـــة الملائمـــة مـــن تجهيـــزات؛ حاســـبات آليـــة؛ أجهـــزة ومعـــدات؛ أنظمـــة وقواعـــد بيانـــات وبرامج،وربمـــا يمكننـــا تقســـيم المتطلبـــات التقنيـــة إلـــى أربـــع أقســـام رئيســـية هـــي الأجهـــزة والعتـــاد، البرمجيـــات، شـــبكات الاتصـــال، أمـــن المعلومـــات والبيانـــات ونفصـــل فيهـــا كالأتي:(كوثر ،2023،ص29)

الأجهزة والعتاد (Hardware):

تُعتبر أجهزة الحاسوب وملحقاتها العنصر المادي الأساسي والدّعامة الرئيسية في تكنولوجيا المعلومات، وذلك نظرًا للأدوار المتعددة التي تقوم بها في حفظ وتبادل المعلومات. ورغم أهمية هذا العتاد، تواجه المؤسسات والإدارات العامة تحديات عديدة ومعوقات في توفيره، نظرًا لتكلفته العالية مقارنة بالبرمجيات. ولذلك، ينبغي على المؤسسات الحرص على إجراء دراسة شاملة قبل اختيار نوعية الأجهزة الملائمة، لتجنب التأثير السلبي على جودة الأداء.

وقبل بدء تعميم تطبيق التقنية، يجب على الإدارة التأكد من وجود القدرة المالية اللازمة لتوفير الأجهزة الحاسوبية الضرورية، مع مراعاة توافر المواصفات المحددة مثل حجم وسرعة المعالجة، والسعة التخزينية، بالإضافة إلى الملحقات الخارجية مثل الطابعات ووسائط التخزين والنقل وأقراص الـCD وأجهزة البصمة الإلكترونية وأجهزة التوصيل والتسجيل الرقمية وغيرها، التي قد تحتاجها الإدارات بناءً على طبيعة عملها.

"ونظرا للتطور والزيادة المستمرة في عدد مستخدمي الأجهزة في المؤسسات فإنه من الأفضل السعي وراء امتلاك أحدث ما توصل إليه صانعوا العتاد في العالم حتى تتحقق ميزتين أساسيتين هما تكاليف التطوير المستمر، وملائمة عتاد الحاسوب للتطورات البرمجية".(شهرة زاد مروة و إكرام ،2020، ص21)

البرمجيات (Software):

تختار كل إدارة قائمة من البرامج التي تلائم احتياجاتها من بين الآلاف المتاحة، وقد يلجأ بعض الجهات إلى تكليف مبرمجيها بتطوير برامج مخصصة، أو استعانة بجهات متخصصة لتصميم برامج ملائمة لطبيعة عملها. وهكذا، تنقسم البرامج التي تعتمد عليها الإدارات إلى قسمين:

1. البرامج العامة: وتشمل البرامج التي يتم استخدامها عمومًا على معظم أجهزة الحاسوب، مثل أنظمة التشغيل ونظم إدارة الشبكات والجداول الإلكترونية والبريد الإلكتروني وغيرها.

2. البرامج الخاصة: وتشمل البرامج التي لا يتم تحميلها بشكل افتراضي على كل أجهزة الحاسوب، بل تثبت بناءً على طلب الجهة أو المستخدم الذي يحتاج إليها لإدارة أعماله. وعندما تحتاج الإدارة إلى تنفيذ إجراء إداري ولم يكن هناك برنامج متاح في الأسواق يمكن من خلاله تطبيق هذا الإجراء، فإن مبرمجي الحاسوب يتولون مهمة تصميم البرنامج المناسب لتلك الحاجة.

- **شبكات الاتصال(Communication network):**

شبكات الاتصال تمثل أحد العناصر الأساسية في بنية التكنولوجيا الحديثة، حيث تلعب دورًا حيويًا في تمكين التواصل وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة والمستخدمين. إن تطور شبكات الاتصال عبر الزمن قد أحدث تحولًا جذريًا في طريقة تفاعلنا مع العالم الرقمي، حيث أصبحت تشكل الأساس للاتصالات الصوتية والبيانات والوسائط المتعددة.

تعتمد فعالية شبكات الاتصال على العديد من العوامل، بما في ذلك تصميم البنية التحتية، وسرعة النقل، و موثوقية الاتصال، وأمان البيانات. ومع تزايد الاعتماد على الانترنت والتطبيقات السحابية والتكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، فإن أهمية شبكات الاتصال تزداد يومًا بعد يوم.

تشمل أنواع شبكات الاتصال مجموعة متنوعة من التقنيات تلعب دورا "في إرسال المعلومات واسترجاعها عبر الأسلاك النحاسية والألياف البصرية والكابلات المحورية والموجات القصيرة والأقمار الصناعية مع محطاتها الأرضية والاتصالات اللاسلكية

الرقميـــة" بمختلـــف أجيالهـــا، ويمكننـــا "تقســـيم شـــبكات الاتصـــال إلـــى:(محمـــود عبـــاس ،2004، ص27)

- ❖ الشبكة الداخلية: انترانت (Intranet): "هي شبكة تربط بين عدد معين من أجهزة الحاسب الآلي داخل المنظمة الواحدة فيستخدمها موظفو تلك المنظمة"
- ❖ الشبكة الخارجية: إكسترانت (Extranet): "تتكون هذه الشبكة من مجموعة من شبكات انترانت Intranetالمرتبطة مع بعضها البعض، فهي بذلك تقوم بربط مجموعة من المنظمات التي تجمعها أعمال مشتركة وتؤمن لها تبادل المعلومات والمشاركة فيها مع المحافظة على خصوصية الإنترانت Intranetالمحلية لكل منظمة."
- ❖ الشبكة العالمية: الإنترنت (Internet): "هي شبكة مكونة من ملايين الشبكات الحاسوبية المتصلة ببعضها حول العالم؛ حيث تصل هذه الشبكة بين الحواسيب حول العالم من خلال بروتوكول إنترنت موحد، كما تربط ما بين ملايين الشبكات الخاصة والعامة في المؤسسات الأكاديمية والحكومية وكذا الشركات وتتباين في نطاقها ما بين المحلي والعالمي وتعتمد في اتصالها على تقنيات مختلفة من الألياف البصرية والوصلات اللاسلكية، كما تتباين تلك الشبكات في بنيتها الداخلية تقنيا وإداريا، حيثتدار كل منها بمعزل عن الأخرى بشكل لامركزي فلا تعتمد أيا منها على الأخرى في تشغيلها." (كوثر ،2023، ص32)

أمن المعلومات (Information Security):

أمن المعلومات يمثل أحد أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات والأفراد في العصر الحديث، حيث تزداد أهميته مع تزايد حجم وأنواع التهديدات الإلكترونية. يشمل أمن المعلومات

مجموعة من السياسات والإجراءات والتقنيات التي تهدف إلى حماية البيانات والمعلومات الحساسة من الوصول غير المصرح به والاختراقات والاستخدام غير القانوني.

"تعد مسألة أمن المعلومات من أهم معضلات الحياة الرقمية. بمعنى أن المؤسسات أمام رهان حفظ أمن الوثائق التي تم تخزينها ومعالجتها. وحماية المعلومات والبيانات التي تم تبادلها إلكترونيا. من أي تسريب، أو سرقة، أو تسلل، أو تخريب، أو أي شكل من أشكال الانتهاكات المعلوماتية وكذا صون الأرشيف من أي عبث.

لهذه النقطة بالذات. أهمية بالغة، وذلك لارتباطها بالجريمة الإلكترونية بمختلف صورها وأشكالها، والتي تتميز بسرعة الانتشار وصعوبة التحقيق فيها، كما أن خطورتها تكمن في كونها عابرة للحدود، ولهذا وجب أخذ كل التدابير التقنية والفنية والقانونية اللازمة لمواجهة هذه الجريمة المستحدثة، وحماية أمن المعلومات.

يشمل الأمن المعلوماتي أو الأمن الرقمي كافة الإجراءات والتدابير المستخدمة في المجالين الإداري والفني لحماية المصادر البيانية من أجهزة وبرمجيات وبيانات وأفراد من التجاوزات والانتهاكات. التي تقع عن طريق الصدفة، أو عمدا، عن طريق التسلل، أو كنتيجة لإجراءات خاطئة، أو هو كل ما يتعلق بسلامة وأمن، وسرية، وصيانة وحماية المعلومة. سواء تعلق الأمر بالجانب الإداري والمعاملات التي يتم من خلالها تبادل المعلومات أو الجانب التقني والفني المتمثل في الوسائل والآليات المستخدمة في التخزين والمعالجة البرمجيات، ومراكز تواجد الحواسيب." (إيمان وعبد الكريم ،2022 ،297)

تشمل استراتيجيات أمن المعلومات تطبيق إجراءات الوصول المحددة، وتشفير البيانات، وتطبيق تقنيات الحماية من الفيروسات والبرمجيات الخبيثة، وتنفيذ نظم الكشف والاستجابة عند حدوث انتهاكات أمنية، بالإضافة إلى تعزيز التوعية وتدريب الموظفين على ممارسات الأمان السليمة.

يعتبر أمن المعلومات عملية مستمرة ومتطورة، حيث تتطور تهديدات الأمان باستمرار وتتطور التقنيات لمواجهتها. وبالتالي، يجب أن تكون استراتيجيات أمن المعلومات متكاملة ومتعددة الطبقات لضمان حماية البيانات والمعلومات الحساسة في جميع الأوقات.

3-2-2 المتطلبات القانونية والتشريعية:

تُعدّ المتطلبات القانونية أحد أهمّ العوامل التي تُحدد مسار عملية الرقمنة. تهدف هذه المتطلبات إلى ضمان سير العملية بشكلٍ سلسٍ وآمنٍ، مع مراعاة حقوق جميع الأطراف المُشاركة. " إن إقرار منظومة تشريعية متكاملة على نحو يتجاوب مع فكرة التحول الرقمي من جهة ويتيح التكيف مع مخرجاتها من جهة أخرى يعد أمرا لا بد منه، ولأجل ذلك تعمل الدول على تطوير منظوماتها التشريعية بشكل مطرد بما يتناسب وكل مستجد، على أنّ هذا المطلب يظل منقوصا في ظل غياب قانون مكتمل المعالم." (كوثر،2023،ص38) ويرى مختصون أنه يجب أن تشمل التشريعات على الأقل ما يلي:

- **قانون المعاملات الإلكترونية** :يُنظم هذا القانون التعاملات الإلكترونية، ويُحدد قواعدها وآلياتها.
- **قانون حماية البيانات الشخصية** :يُنظم هذا القانون جمع واستخدام البيانات الشخصية، ويُحدد ضوابط حمايتها.
- **قانون الأمن السيبراني** :يُنظم هذا القانون حماية الأنظمة الإلكترونية من الهجمات الإلكترونية.
- **قوانين أخرى ذات صلة** :مثل قانون التوقيع الإلكتروني، وقانون التجارة الإلكترونية والنصوص التنظيمية حسب كل مجال.

"إن توفر البيئة القانونية المناسبة. أضحى أمرا حتميا لتسهيل عملية دمج التقنيات الحديثة والتكنولوجيات المتطورة، واستخدام التطبيقات الذكية في أي مؤسسة كانت أو

قطـاع، ولهـذا يسـعى المشـرع الجزائـري لمواكبـة التطـورات التكنولوجيـة مـن خـلال سـن قـوانين ولـوائح تنظيميـة، ترسـم الإطـار القـانوني الـذي يسـرع عمليـة التحـول الرقمـي." (إيمان وعبد الكريم ،2022، 297)

تُساعد مراعاة المتطلبات القانونية على ضمان سير عملية الرقمنة بشكلٍ سلسٍ وآمن،كما تسهم في حماية حقوق جميع الأطراف التي تشملها إجراءات التحول الرقمي، كما أن المنظومة القانونية تعزز من ثقة المستخدمين، وتعد المتطلبات القانونية عنصرًا أساسيًا لنجاح عملية الرقمنة. يجب على المؤسسات التشريعية والتنفيذية _من خلال النصوص التنظيمية_ إيلاء اهتمام كبير لتوفيرها وتطويرها بشكلٍ مستمر.

3-2-3 المتطلبات السياسية والمالية:

تمارس القيادة السياسية الدور الرئيسي في تفعيل التحول الرقمي، "بل إن ميلاد هذا التحول بالأساس يأتي نتيجة لإرادة سياسية حاسمة نابعة من إصرار القادة على بعث هذا المشروع الذي غالبا ما يكون مطلبا شعبيا يعبر عنه المنتخبون في المجالس الشعبية الرسمية، وبناء عليه يعد قرار التحول سياديا يتخذه قادة الحكومات ويحرصون على تنفيذه، دون ذلك يظل التحول الرقمي مجرد فكرة على ورق،ولا شك أن بعث مشروع ضخم كمشروع التحول الرقمي يقتضي تخصيص ميزانية ضخمة من طرف الحكومة تشمل عموما تكاليف التخطيط والتجهيز والصيانة، إضافة إلى تكاليف تسيير الموارد البشرية بما يتناسب والمشروع المسطر".(كوثر،2023،ص38)

3-2-4 متطلبات تدريب وتأهيل المورد البشري:

دور المورد البشري في التحول الرقمي يعد أساسياً لنجاح المشاريع والتنمية، حيث يشير الباحثين إلى أنه "يجب التوجه نحو إعداد وتأهيل الموارد البشرية، قبل التعيين، وأثناء الخدمة، وتوفير برامج التعلم المستمر، والتعلم الذاتي، في مجال التقنية الرقمية." (عادل محمد ،2023،ص563) ويُشدد على أهمية "تأهيل العمالة بما يتلاءم مع عملية التحول الرقمي، وتغطية الموارد البشرية الأعباء الإدارية والمهنية المطلوبة، واكتساب العاملين مهارات التحول الرقمي، وتشجيع الإدارة لعملية الإبداع والابتكار بما يتلاءم مع طبيعة عمل التحول الرقمي." (علي البنا،2023،ص187)

ويشير الباحثون أيضاً إلى أن "كفاءة العنصر البشري تلعب دوراً حاسماً في نجاح برامج الإدارة الإلكترونية" (كوثر،2023،ص35)، حيث يتطلب التحول الرقمي اكتساب الموظفين لخبرات ومهارات تقنية معينة، وبالتالي يجب أن يتوافر "يد عاملة مؤهلة، تمتلك زاداً معرفياً يحيط بمبادئ التقدم التقني، ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح مورداً بشرياً مؤهلاً لاستخدام تقنيات المعلومات." (صباح ومروة ،2020،ص18)

وبناءً على ذلك، فإن تأهيل العنصر البشري في التحول الرقمي لا يقتصر على الموظفين، بل يتسع ليشمل صناع المعرفة الإلكترونية، ويحرص على "إدارة التعامل الاستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية من جهة، وتغيير طرق تخطيط السائدة عبر تحقيق ثقافة المعرفة من جهة أخرى." (كوثر،2023،ص35)

يركز الباحثون على أهمية توفير بيئة عمل تشجع على التعلم المستمر وتطوير المهارات الرقمية، بالإضافة إلى توفير الدعم اللازم لتبني التكنولوجيا الجديدة وتطبيقها بفاعلية في العمل اليومي.

المطلب الرابع :آثار استخدام الرقمنة

4-1 **الآثـــار الإيجابيـــة:** توجـد العديـد مـن الآثـار الايجابيـة ويمكـن حصـر أهمهـا فـي النقاط التالية: (صليحة ،2018، ص9)

- التخلص من الوثائق الورقية والمشاكل المترتبة عنيا كالضياع والتلف.
- الاســتخدام المكثــف لتكنولوجيــا المعلومــات والاتصــالات وتحويلهــا لتكــون الوســيط الأساســي بــين المؤسســات والهيئــات الإداريــة والمــواطنين والمســتفيدين مــن الخــدمات الإدارية.
- الانتقــال مــن العمليــات الإداريــة التقليديــة والمنفصــلة عــن بعضــها الــبعض إلــى العمليات الالكترونية التقنية والرقمية.
- التقليــل مــن التــأثير الســلبي للعلاقــات الشخصــية والحــد مــن المظــاهر الســلبية البيروقراطية الإدارية.
- توسـيع مجـال الشـفافية والمسـاءلة، الأمـر الـذي مـن شـأنه الحـد مـن نطـاق الفسـاد الإداري.
- تبسـيط الإجـراءات داخـل المؤسسـات والأجهـزة الإداريـة وانعكـاس ذلـك علـى مسـتوى الخدمات المقدمة من طرف الهيئات والمؤسسات الإدارية.
- التركيـز علـى المجـالات الإداريـة الحديثـة والمسـاهمة فـي نطـاق المشـاركة فـي اتخـاذ القرار.

4-2 **الآثـــار الســـلبية:** علـى الـرغم مـن وجـود ايجابيـات لاسـتخدام الرقمنـة إلا أنهـا لا تخلـو مـن بعـض السـلبيات التـي يمكـن حصـرها فـي النقـاط التاليـة: (صـليحة ،2018، ص9)

– زيادة نسبة البطالة نتيجة نقص الحاجة إلى تنصيب موظفين جدد في ظل السهولة والبساطة والسرعة في إنجاز الأعمال التي توفر الإدارة الالكترونية.

– فقدان الخصوصية والأمان في التعاملات الإدارية والالكترونية خاصة تلك التي تنطوي على تحويلات مالية الكترونية أو المتعلقة باستخراج وثائق إدارية خاصة وسرية.

– ارتفاع نسبة الخسائر التي تتكبدها الهيئات والمؤسسات العمومية الإدارية خاصة كونها معرضة لخطر الجرائم الالكترونية والاختراق الغير مشروع والسرقات والتعديات على برمجيات الحواسيب التابعة للإدارات العمومية.

– تعقيد الإجراءات الإدارية الالكترونية وتعذر استخدامها من طرف فئة واسعة من المفتقرين خاصة الذين يفتقرون إلى الثقافة التكنولوجية ويجهلون استخدام الأساليب الالكترونية

خلاصة

وفي الأخير يمكن القول أن الرقمنة هي عملية تحويل البيانات والمعلومات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي قابل للمعالجة من قبل الحواسيب والأجهزة الرقمية. وتشمل الرقمنة العديد من المجالات كما تسهم الرقمنة في زيادة الكفاءة، وتحسين التعاون، وتسريع عمليات نقل البيانات والمعلومات في جميع القطاعات. لكنها تطرح أيضاً تحديات مثل أمن البيانات والخصوصية الرقمية. وهو ما حاولنا توضيحه في هذا الفصل .

الفصل الثالث: المؤسسة الرياضية

تمهيد

المطلب الأول: ماهية المؤسسات

المطلب الثاني :ماهية المؤسسات الرياضية

المطلب الثالث: مديرية الشباب والرياضة.

خلاصة

تمهيد:

لقد شغلت المؤسسات حيزا في كتابات وأعمال الباحثين بمختلف اتجاهاتهم باعتبارها النواة الأساسية في نشاط المجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية لأن العملية الإنتاجية داخلها أو نشاطاتها بشكل عام، يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة، وبينها وبين العناصر المادية وعناصر أخري معنوية من جهة ثانية، كما يشمل تعاملها المحيط ،سيكون هذا الفصل استكشافاً شاملاً لمفهوم المؤسسة و المؤسسات الرياضية، حيث سنحاول فهم ماهيتها بشكل أعمق، ونلقي الضوء على مديرية الشباب و الرياضية

المطلب الأول:ماهية المؤسسات

1-1 مفهوم المؤسسة :

هي نظام اجتماعي نسبي، وإطار تنسيقي عقلاني بين أنشطة مجموعة من الناس تربطهم علاقات مترابطة ومتداخلة يتجهون نحو تحقيق أهداف مشتركة وتنظم علاقاتهم بهيكلة محددة في وحدات إدارية وظيفية ذات خطوط محدد السلطة والمسؤولية.

و المؤسسة مصطلح رديف للمنظمة أو المنشأة وتعمل على تلبية الحاجيات الإنسانية بطريقة منظمة ذات نسق معين يوجهها، وتنظم وتدار المؤسسة التي تلبي حاجات المجتمع بطرق مختلفة و لأغراض مختلفة.(العدلوني،2002،ص14)

المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المادية و المالية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف المرسومة في نطاق زمني ومكاني.(عبد الرزاق،2002،ص24)

2-1 تصنيف المؤسسات:

1-2-1-المؤسسات الإنتاجية: هي المؤسسات التي تختص بإنتاج سلعة معينة وقد تكون صناعة سلعة شكلية أو تحويلية باستخدام عمليات صناعية معينة لتحويل المواد الأولية إلى سلع ذات طبيعة مختلفة وتصنف هذه المؤسسات وفقا لطبيعة النشاط الذي تعمل فيه وقد تكون تابعة للقطاع الحكومي أو الخاص أو المشترك وهي مؤسسات ربحية بالدرجة الأولى ومن أشكالها: مؤسسات النشاط الإستخراجي، مؤسسات النشاط التحويلي، مؤسسات النشاط التجميعي.

1-2-2- المؤسسات الخدمية: هي المؤسسات التي لا تقوم بإنتاج سلعة مادية ولكنها تقدم خدماتها نظير الحصول على مقابل لها، وهي المؤسسات في غاية الأهمية وقد تكون تابعة للقطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو القطاع المشترك ومن أشكالها : مؤسسات الخدمات الصحية والعلاجية ، والخدمات التعليمية، والخدمات المنزلية، والخدمات الرياضية والخدمات القانونية الإدارية والخدمات المصرفية، وخدمات الترفيه والسياحة، وخدمات الفندقية. (الشرقاوي ،1988،ص45)

3-2-1- المؤسسات التطوعية: هي المؤسسات التي تقوم على أساس التطوع بدافع خدمة المجتمع ولا تسعى للربح المادي أبدا وفي معظمها قامت على أساس أخلاقي أو إجتماعي أو حضاري بالمفهوم الواسع ومن أشكالها مؤسسات الدعوى و التبشير ، مؤسسات خيرية واجتماعية ، مؤسسات الحفاظ على الطبيعة ، مؤسسات الدفاع عن حقوق المرأة ، المؤسسات النقابية. (الشرقاوي ،1988،ص46)

1-3 أنواع المؤسسات: (علي،2016،ص 52)

1-3-1- المؤسسة الميكانيكية:هي مؤسسة بيروقراطية ورسمية ومركزية وهذا النوع من المؤسسات يصلح للبيئة المستقرة و التي تعتمد على الروتين والإجراءات المرسومة مثل خطوط الطيران و البنوك وهذه تحتاج إلى التخطيط الرسمي التقليدي المبرمج ودور المخططين هنا هو الدور المساعد ومحاولة تغيير مفاهيم الإدارة العليا للمؤسسة

1-3-2- المؤسسة الديناميكية : هي مؤسسة تنشأ حول المشروعات الصغيرة وتتميز بقدر كبير من المرونة وتتم فيها الرقابة بصورة لطيفة وشخصية والتخطيط فيها مكلف جدا وغير

عملي ، لأن صاحب العمل يرى في التخطيط تحجيما لسلطاته والسبيل الوحيد لنجاح التخطيط هنا هو إقناع الإدارة التنفيذية بأهمية تحويل الأفكار إلى برامج عمل تنفيذها.

1-3-3- المؤسسة المهنية: هي المؤسسة التي تسودها أعمال تحتاج إلى خبرة عالية وثقة عمل مستقرة ويعمل فيها متخصصون تخدمهم إدارة تقوم على مساعدتهم لأعلى و مراقبتهم ومن نماذجها المستشفيات والجامعات ، وهذه بحاجة إلى تخطيط غير تقليدي وقد يخطئ بعض الخبراء فيظنون أن هذه المؤسسات بحاجة إلى تخطيط رسمي مبرمج لكن المؤسسات المهنية تكون غير مركزية كما أنه من الصعب إدارة المتخصصين بفعالية من خلال أساليب تقليدية .

1-3-4- المؤسسة البيروديموقراطية: هي مؤسسة تقوم بعمل مهني متخصص في بيئة ديناميكية حيث يجتمع عدد من الخبراء في مشاريع ذات تقنية عالية ويكون هيكلها التنظيمي شبكي أو على شكل مصفوفة وهي تعمل بطريقة فوق العمل ومن أمثلتها الصناعات العالية التقنية وضاعة السينما وهي تحتاج للتخطيط المرن والتفكير الإبتكاري ولأن الإستراتيجيات في هذه المؤسسات تكون في الغالب طارئة ، فإن وظيفة المخطط هنا تنحصر في البحث عن الإستراتيجية الملائمة .

1-3-5- المؤسسة المتنوعة: وهي مؤسسة أم تتفرع عنها مؤسسات فرعية تتمتع بالاستقلالية وتعتمد المؤسسة الأم على الرقابة المالية لتوحيد المخرجات للفروع المختلفة ويتركز هذا النوع في المؤسسات المتعددة الأنشطة أو المتعدد الأسواق أو المؤسسات القابضة وفي هذا النوع يكون التخطيط مركزيا والتنفيذ غير مركزي وتعتمد المؤسسات الفرعية هنا على التخطيط التقليدي المبرمج الذي يتلاءم مع طبيعة الرقابة المالية المفروضة من المؤسسة الأم .

المطلب الثاني:ماهية المؤسسة الرياضية

2-1 تعريف المؤسسة الرياضية:

وتعرف بأنها عبارة عن نظام اجتماع نسبي وإطار تنسيقي عقلاني بين أنشطة مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات متداخلة من اجل تحقيق أهداف مشتركة وتنظم علاقاتهم بهيكلية محددة للسلطة والمسؤولية ونوع النشاط لتسيير الشؤون الرياضية. **(شيحة ، 2006 ، ص25)**

كما تعرف المؤسسة عبارة عن إطار قانوني لتجمع بشري هادف يتم في نطاقه توحيد وتنسيق جهود الأعضاء لتحقيق أهداف معينة كما يمكن تعريفها بأنها نظام مستقل أنشئ من أجل غايات معينة ومحددة حسب طبيعة المؤسسة وهي مفتوحة على النظام الاقتصادي والذي من خلاله تحصل على عوامل الإنتاج تؤثر فيه عن طريق منتجاتها وهي مسيرة من طرف مجموعة بشرية منظمة وتشكل خلية اجتماعية خاصة في وسائل قانونية ومالية ومادية وهي أيضا مركز اتخاذ القرارات. **(إبراهيم حسن، 2011، ص 48)**

ويشير دافت روبنز Roppinz.Dafet إلى أن المؤسسة الرياضية هي تكوين اجتماعي يرتبط بالمجال الرياضي كمهنة وضاعة تتحدد أهدافها بطبيعة الأنشطة التي تمارسها تلك المؤسسة والعلاقات المتفاعلة بين تلك الأنشطة ومؤسسات المجتمع الأخرى. **(الوشاح، 2012، ص 130)**

2-2- المؤسسات الرياضية حسب المشرع الجزائري:

تكامل الأنشطة الرياضية و المصالح الاجتماعية والاقتصادية أدى بها إلى الارتقاء، وأن قيام الأندية الرياضية يعتمد على دعائم اقتصادية مثل الميزانيات المالية و الأدوات والتجهيزات و غيرها من عوامل، فضلا عن ذلك تزايد عدد ممارسي النشاط البدني الرياضي ما أدى

بالمشرع الجزائري البحث المستمر في هذا المجال و تغطية الفجوات المشهودة سابقا في شأن الأندية الرياضية ما تجسد في استمرار تعديل و إصدار القوانين و آخرها قانون الرياضة 2004 المؤطر لنوع الأندية والراسم لحظوظها المالية من ميزانية الدولة والدعم الخاص، فنجد في الفصل السادس من القانون 04-10المتعلق بالتربية البدنية والرياضة في مادته 42 والتي تشير إلى النوادي الرياضية كونها هيئات تمارس مهنة تربوية و تكوينية للشباب عن طريق تطوير البرامج الرياضية و بمشاركتها في ترقية الروح الرياضية و الوقاية من العنف ومحاربته، وتخضع لمراقبة الرابطة الاتحادية الرياضية المنظمة إليها.

ولقد صنف هذا الأمر النوادي الرياضية تصنيف أولي يتمثل في نوادي متعددة الرياضات و أخرى ذات رياضة واحدة وكل منها بدورها فيها حسب نفس الأمر:

2-2-1- النادي الرياضي الهاوي:ويشار إليها حسب المادة 03من قانون: 10-04 هو جمعية رياضية ذات نشاط غير مربح، يسير بأحكام القانون المتعلق بالجمعيات وكذا قانونه الأساسي. وتحدد المهام في النادي الرياضي الهاوي كما ينظم عن طريق قانونه الأساسي النموذجي الذي تعده الاتحادية الرياضية الوطنية ويوافق عليه الوزير المكلف بالرياضة.

2-2-2- **النادي الرياضي شبه المحترف** :أتت به المادة 44 من الأمر 04-10و التي نصت أن النادي الرياضي شبه محترف يمثل جمعية رياضية، يكون جزء من النشاطات المتعلقة بهدفها، ذو طابع تجاري لاسيما تنظيم التظاهرات الرياضية المدفوعة الأجر ودفع أجر بعض من لاعبيها ومؤطريها. ويعتمد النادي الرياضي شبه المحترف قانونا أساسيا لاسيما تنظيمه وشروط تعيين أعضاء أجهزته المسيرة ومسؤولياتهم وكيفية مراقبتهم. وتحدد كيفية تطبيق هذه المادة والقانون الأساسي النموذجي للنادي الرياضي شبه المحترف عن طريق التنظيم .

2-2-3- نوادي رياضية محترفة: النوادي التي تؤسس مهامها على نشاط رياضي دائم بواسطة حصص متنوعة الطبيعة يوفرها أشخاص طبيعيون أو معنويون يكون هدفها تحقيق نتائج رياضية مقابل أجرة. "وهذا قد خضع إنشاء وتأسيس النوادي الرياضية المحترفة إلى الأحكام المقررة في التشريع الساري مفعولهما الخاص بـ "الشركات التجارية. " (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر95-09المادة20) و حزم الأمر في شأن النادي الرياضي المحترف وفق الأمر 04-10في المادة 46الذي يشير إلى إمكانية تحليه أو اتخاذه أحد أشكال الشركات التجارية. مثل أن يكون شركة وحيدة الشخص EURLأو شركة ذات مسؤولية محدودة، SARLأو شركة رياضية ذات أسهمSSPA .

وفي هذا السياق تخضع هذه المؤسسات إذا ما اتخذت أحد هذه الصيغ المذكورة، إلى أحكام القانون التجاري وكذا قوانينها الخاصة بها. هنا يتضح لنا أن النادي الرياضي المحترف أصبح يعد مؤسسة اقتصادية يمكن التعامل معها بنفس شأن باقي المؤسسات الاقتصادية فبالرغم من بعض التناقضات، يعتبر الحل الأمثل للاستمرار كما أشار إليه الباحث (كلود مارشال الاحتراف هو عالم صغير رياضي، ثقافي، اقتصادي واجتماعي حيث من خلال هذا حدد الأبعاد من وراء الاحتراف في النشاط البدني الرياضي)

(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر 89-03المادة 20).

2-3- أنواع المؤسسات الرياضية:

المؤسسة الرياضية هي الإطار المكاني والقانوني الذي يحيط بممارسة النشاط البدني والرياضي، باعتبار هذا النشاط أصبح يشغل مكانة اجتماعية هامة نظرا لثقافة العولمة السائدة في أيامنا فأصبح يوجد ما يعرف بأقسامها الرياضية المتمثلة فالأنواع التالية:

- رياضية الفرق المحترفة.
- الرياضة الجماعية والمدرسية

- المنشئات الرياضية
- الأندية الرياضية.
- مضمارات السباق.
- الرياضات التجارية (البولينغ).
- الأندية الترويجية.
- المعسكرات الترويجية .

كل هذه الأنواع تمثل قوالب مؤسساتية تتوفر على أنظمة معينة لسياق العلاقات والشؤون من الأفراد، وتنشأ على تركيبات وتظم أدوات وتجهيزات مختلفة ذات صيغة اعتبارية مستقلة ومركز معين.كل هذا ينجز ضمن إطار قانوني وتهدف إلى الاستمرارية في النشاط والرقي بالمنتوج المادي و الخدماتي بناء على برامج وخطط واضحة تحت إشراف قادة معينين هذا ما يأتيها طابع مؤسسات صناعة رياضية. **(ياسين، 2019، ص19)**

2-4- مميزات المؤسسة الرياضية:

تتميز المؤسسات بمجموعة من الخصائص والمميزات سنحاول تلخيصها فيما يلي:

الهدف: يمثل العنصر الأساسي الذي يسمح بتحديد، تخصص المؤسسة وال يتم تحديده نهائيا بل يبقى قابلا للنقاش والإثراء.

الهياكل: تمثل العمود الفقري للمؤسسة وتعني بتقسيم العمل، وتنسيق المهام، وتوزيع السلطة.

الفاعلين: تمثل المورد البشري للمؤسسة كأعضاء لهم تاريخ، حياة، قيم، واهتمامات شخصية لا تتعارض مع أهداف المؤسسة التي يستثمرون أو يعملون بها .

البيئة: سواء الجغرافية، القانونية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، أو الثقافية التي تتواجد في المؤسسة، والتي تؤثر على وظيفتها.

الثقافة المشتركة: لكل مؤسسة ثقافية تتشكل مع مرور الوقت بسبب تطورها، قوانينها الخاصة، الوظيفة الروتينية، التعرف على تاريخ المؤسسة وفهم ثقافتها يعطي القدرة على اتخاذ معايير وقوانين غير هيكلية تسير وظيفتها.**(سليمان قاضي،2016 ، ص 47)**

2-5- المقومات الأساسية لنجاح العمل في المؤسسات الرياضية:

هناك عدة مقومات توفرها يعني نجاح العمل للمؤسسة الرياضية، مما يعني قيامها بدورها المناط بها من ناحية خدمة الجوهر، وتقديم منتوج مرضي يحقق الأهداف التي لأجلها أنشأت المؤسسة، وهذه المقومات هي:

البرامج: على أن يضعها المتخصصون في المجالات الرياضية المتعددة، تتصف بالشمول للأصحاء والمعاقين والموهوبين بمستويات ممارسة النشاط (الرياضة المدرسية، الرياضة الترويحية، رياضة البطولات)

المستهدفون: وهم من يتم تحديدهم وفقا لتصنيف كل منهم لتقديم البرنامج الملائم.

القادة: يعني أن يتم الانتقاء لمن هم أكفاء ويتمتعون بالقدرات والكفاءات اللازمة للقيام بما يوكل إليهم من أعمال على أن يراعى عند عملية الانتقاء الشروط التالية:

لتأهيل العلمي والإداري

أن يكون قادرا على التنمية

اختيار القائد المناسب في المكان المناسب.

السمات الشخصية والسلوكية.

المنشآت: وشمل المنشآت سواء كانت الإدارية (بيئة العمل) أو الخاصة بممارسة الأنشطة الرياضية.

الميزانية: تكمن أهميتها في أنه لا يمكن تنفيذ أي خطة بدون اعتماد مالي ويتوقف بنجاح البرامج وتنفيذها على مدى تدفق وانسياب الدعم المالي المطلوب.

التنظيم والإدارة: وهو من الأركان الأساسية للنجاح، إذ يتم بموجبه تحديد المهام والاختصاصات لكل عنصر وتسلسل العمل الإداري لوضوح الرؤية بين العاملين. **(سليمان قاضي،2016 ، ص 48)**

المطلب الثالث: مديرية الشباب والرياضة

تعتبر مديرية الشباب والرياضة أحد فروع وزارة الشباب والرياضة وممثلها على المستوى المحلي وهي بذلك تشكل الوسيط بين الإدارة المركزية والمجتمع المحلي وحلقة الوصل بين شريحة الشبان والسياسة المتبعة من طرف الوزارة حيث اتسمت بظهور التسمية الحالية وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 283/93 المؤرخ في 23 نوفمبر 1993 الذي يتضمن تغيير التسمية من مصلحة ترقية الشباب إلى مديرية الشباب والرياضة، وبقيت على هذا الحال إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 345/06 المؤرخ في 28 سبتمبر 2006 الذي يحدد القواعد التنظيمية والتسييرية لمديريات الشباب والرياضة للولاية، حيث يحدد مهام المديريات لتطوير وتنشيط والمتابعة للبرامج السوسيوتربوية والترفيهية وخلق فضاءات لتبادل الآراء والتعبير بين الشباب وترقية وتطوير وتنظيم الحركة الجمعوية الشباب والرياضة) وهيكلتها.

3-1- مصالح مديرية الشباب والرياضة : أن مديرية الشباب والرياضة للولاية تتضمن المصالح التالية : (المرسوم التنفيذي رقم 06 /345المؤرخ في 28 سبتمبر 2006.)

- مصلحة التربية البدنية والرياضية.
- مصلحة نشاطات الشباب.
- مصلحة الاستثمار والتجهيز
- مصلحة الإدارة والوسائل والتكوين.

حيث لا تتعدى ثلاث (03) مكاتب لكل مصلحة.

3-2- مهام مديرية الشباب والرياضة : حدد المرسوم التنفيذي رقم 345/06 الصادر في 28سبتمبر 2006. مهام مديرية الشباب والرياضة في النقاط التالية:

- تجمع مصالح الشباب والرياضة على مستوى الولاية.
- تطوير المؤسسات والهياكل والأجهزة والنشاطات التابعة لاختصاصها العاملة في ميادين الشباب والتربية البدنية والرياضة وتنسيقها ومراقبتها.
- تطوير البرامج الاجتماعية التربوية والترفيهية وحركة ومبادلات الشباب وفضاءاتهم للتعبير وتنشيطها ومتابعة تنفيذها.
- إعداد برامج الإعلام والاتصال والإصغاء للشباب.
- ترقية الحركة الجمعوية للشباب والرياضة وتطوير هياكلها وتنظيمها.
- تنفيذ البرامج الهادفة للاندماج الاجتماعي للشباب والمشاركة المتصفة بالمواطنة وترقية مبادراتهم.
- مكافحة الآفات الاجتماعية والعنف والتهميش، وتنفيذ برامج ترقية وتعميم التربية البدنية والرياضية.
- وضع التنظيمات وأقطاب انتقاء المواهب الرياضية الشابة وتوجيهها وتكوينها وتطويرها.
- متابعة وترقية الممارسات الرياضية النسوية.
- تنظيم أعمال تكوين المستخدمين والتأطير الدائم وتجديد معارفهم وتحسين مستواهم وتأهيلهم .
- إعداد مخطط تطوير الرياضة للولاية بالتنسيق مع مجمل الهياكل والهيئات المعنية. - السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بسير المؤسسات وهيئات الشباب والرياضة واستغلالها وتسييرها.
- وضع أنظمة لتقييم ومراقبة الهياكل والهيئات والمؤسسات التابعة.
- مراقبة مساعدات الدولة للحركة الجمعوية الرياضية والشبانية.

– ضمان متابعة برامج الاستثمار وإنجاز الهياكل الأساسية وتقسيمها وتصديقها وصيانتها وحفظها.

– ضمان تسيير الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لانجاز مهامها والمحافظة على الممتلكات والأرشيف.

– تقييم النشاطات المبذولة بصفة دورية وإعداد الحصائل والبرامج المتعلقة بها وفقا للأشكال و الكيفيات والآجال المقررة.(المرسوم التنفيذي رقم 06 /345المؤرخ في 28 سبتمبر 2006.)

خلاصة:

يمكن القول في ختام هذا الفصل أن المؤسسات هي كيانات اجتماعية منظمة ومستقرة نسبياً، تهدف لتحقيق أغراض محددة في مختلف المجالات مثل السياسة، الاقتصاد، التعليم والدين، وتساهم في تنظيم الحياة المجتمعية من خلال هياكلها وأنظمتها وكوادرها البشرية. أما المؤسسة الرياضية فهي الكيان المختص بإدارة وتطوير الأنشطة الرياضية في المجتمع، حيث تضم اتحادات وطنية للرياضة، واتحادات خاصة بالألعاب المختلفة، وأندية رياضية ومراكز متخصصة، وتعمل على تنظيم البطولات والمنافسات، واكتشاف المواهب وإعداد اللاعبين والكوادر الفنية، بهدف النهوض بالحركة الرياضية وترسيخ دورها التنموي.

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1- الدراسة الاستطلاعية

2-مجالات الدراسة

3-المنهج المتبع في الدراسة

4- مجتمع وعينة الدراسة

5- عينة الدراسة وكيفية اختيارها

6- أدوات الدراسة

7- الخصائص السيكومترية للاستبيان

8- أساليب المعالجة الإحصائية

1- الدراسة الاستطلاعية

«تهدف الدراسة الاستطلاعية في أي بحث علمي إلى استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة التي يرغب الباحث في دراستها، والتعرف على أهم الفروض التي يمكن وضعها وإخضاعها للبحث العلمي، وكذا التأكد من الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة» **(مروان عبد المجيد إبراهيم،2000 ص 38)**.

تعد الدراسة الاستطلاعية الأولية التي تساعد الباحث في إلقاء نظرة من أجل الإلمام بجوانب الدراسة الميدانية لابد من إجراء دراسة استطلاعية كانت بدايتها:

- التعرف على المكان ومدى إمكانية إجراء هذه الدراسة.
- التعرف على كل ما يمكنه عرقلة عملنا ومختلف الصعوبات المحتمل مواجهتها.
- تحديد العينة ومعرفة الأجواء المحيطة بها ومختلف ظروفها.
- التقرب من أفراد العينة.
- تقسيم المستوى المعرفي لأفراد العينة ومدى مطابقتها لموضوع البحث وفي الأخير خلصنا إلى ضبط إشكالية وفرضيات البحث وكذلك تحديد الصيغة الختامية للأدوات الخاصة بالدراسة.
- تصميم استمارة استبيان للكشف عن درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية
- التحقق من صلاحية هذه الأداة لقياس ما صممت لقياسه.

وقد كانت عينة دراستنا الاستطلاعية مكونة من (06) موظف يعملون في مديرية الشباب والرياضة بولاية المسيلة.

2-مجالات الدراسة: تم تحديدها كما يلي:

2-1 المجال الزماني للدراسة: حيث أجريت الدراسة الميدانية بتاريخ 16/ 03/ 2024 إلى غاية 18/ 4/ 2024

2-2 المجال المكاني للدراسة: حيث أجريت الدراسة على مستوى مديرية الشباب والرياضة بولاية المسيلة.

3-المنهج المتبع في الدراسة:

يعتبر المنهج ضروري لأي بحث فهو الطريق الذي يتبعه الباحث من أجل الوصول إلى نتائج بطريقة علمية ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي من أجل التعرف على رقمنة المؤسسات الرياضية بين الاستخدام والمعوقات، لأنه المنهج الأكثر استعمالا من طرف الباحثين في مثل هذه الدراسات كونه يوصف الظواهر النفسية والتربوية والاجتماعية حيث يركز على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وإيجاد العلاقات بينها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة.

وذلك باعتبار أن هذا المنهج يقوم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع وكذلك يهدف إلى جمع البيانات والمعلومات عن حقائق الأشياء والظواهر الموجودة وإخضاعها للدراسة العلمية.

4- مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع دراستنا الحالية في موظفي مديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة، كما تلعب العينة دورا كبيرا في نجاح ودقة البحث، وتعرف على أنه النموذج الذي يجري معظم العمل عليه، وهي في العلوم الإنسانية معبر عنها بالإنسان، الذي يعتبر الوحيد ضمن المجموعة التي يبني الباحث عمله عليها، والمأخوذة من المجتمع الأصلي شريطة تمثيله أحسن تمثيل، حيث يقول في هذا رشيد زرواتي: " هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي تجري عليها الدراسة، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله. **(رشيد زرواتي،2002، ص 191)**

ولتطبيق هذه الدراسة لجأ الباحث إلى مديرية الشباب والرياضة بولاية المسيلة

5-**عينة الدراسة وكيفية اختيارها:** تم اختيار عينة الدراسة بطريقة المسح الشامل لموظفي المديرية وشملت 47 موظفا وموظفة من مجموع 58 بمديرية الشباب والرياضة بولاية المسيلة

6- أدوات الدراسة:

اعتمد الباحث على استمارة استبيان مصممة من طرفه تحت إشراف الأستاذ المشرف، لتعرض بعد ذلك على مجموعة من الأساتذة ذوي الاختصاص من أجل تحكيمها، لتكون في صورتها النهائية مكونة من 20 عبارة تقيس درجة استخدام الرقمنة والصعوبات التي تواجه تطبيقها.

7- الخصائص السيكومترية للاستبيان:

أولا/ صدق وثبات الاستبيان:

أ/ الصدق: تم حساب صدق الاستبيان عن طريق الاتساق الداخلي حيث تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد بالدرجة الكلية للاستبيان

الجدول رقم(2) :يوضح العلاقة الارتباطية بين الدرجة الكلية لاستبيان والمحاور الفرعية لأبعاد الاستبيان

ابعاد الاستبيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول :درجة استخدام الرقمنة في مديرية الشباب والرياضة	0.820	0.000
المحور الثاني : صعوبات تعترض عملية تطبيق الرقمنة في مديرية الشباب والرياضة	0.822	0.000

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي المُوضَّحة في الجدول رقم (2)، يتضح أن قيم معاملات الارتباط لجميع أبعاد استبيان كانت دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01). حيث بلغت قيمة معامل الارتباط للمحور الأول " **درجة استخدام الرقمنة في مديرية الشباب والرياضة** " (0.820)، بينما حقق المحور الثاني " **صعوبات تعترض عملية تطبيق الرقمنة في مديرية الشباب والرياضة** " معامل ارتباط بلغ (0.822)،

تشير هذه القيم المرتفعة لمعاملات الارتباط إلى درجة عالية من التجانس والاتساق الداخلي للاستبيان، مما يعزز مؤشرات صدق التكوين (Construct Validity) للأداة في قياس اعتماد المؤسسات الرياضية على الرقمنة

. وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار هذا الاستبيان أداة موثوقة وصالحة للاستخدام في تقييم رقمنة المؤسسات الرياضية لدى عينة الدراسة .

ب/ الثبات:تم حساب ثبات هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ والقائم على أساس تقدير معدل إرتباطات العبارات فيما بينها بالنسبة للمقياس ككل، وقد بلغ (0.74)، ومنه يمكن القول بأن هذا الاستبيان ثابت وصالح للاستعمال في الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) يوضح ثبات مقياس الرقمنة عن طريق التناسق الداخلي

الاستبيان ككل	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
	0.779	20

8- أساليب المعالجة الإحصائية:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS)، في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وقد تم استخدام الأساليب المناسبة في التحليل والتي تعتمد أساسا على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف وفرضيات الدراسة، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي جمعت لتحقيق أغراض الدراسة، وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها كما يلي:

فيما يخص صدق وثبات أدوات الدراسة:

- معامل ألفاكرونباخ بالنسبة لثبات الاستبيان
- اختبار ت تاست لحساب صدق المقارنة الطرفية

فيما يخص نتائج الدراسة:

- اختبار (ت) لعينة واحدة للمقارنة بين المتوسطات النظرية والمحسوبة.
- اختبار (ت) لعينيتن مستقلتين لدراسة الفورق في الجنس.
- اختبارf ليفين للتباين الأحادي

الفصل الخامس: عرض وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة

أولا/ التحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات

ثانيا/ التحقق فرضيات الدراسة

1- عرض وتفسير ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

2- عرض وتفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثانية

3- عرض وتفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة

4- عرض وتفسير ومناقشة نتائج الفرضية العامة

ثالثا/ الاستنتاج العام

رابعا/ اقتراحات وتوصيات

أولا/ التحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات

قبل البدا في مرحلة معالجة الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة والملائمة وجب أولا التحقق من شرط التوزيع الطبيعي بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة الحالية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (04) يوضح التحقق من شرط التوزيع الطبيعي بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة

المتغيرات	Kolmogorov–Smirnov[a]			Shapiro–Wilk			القرار
	الإحصاءات	**درجة الحرية**	**مستوى الدلالة**	**الإحصاءات**	**درجة الحرية**	**مستوى الدلالة**	
الرقمنة	**0.082**	**47**	**0.200**	**70.96**	**47**	**0.072**	**غير دال**

من خلال المعطيات المبينة بالجدول أعلاه نلاحظ وبناء على قيم اختبار **كولموغروف سميرنوف** وكذا اختبار **شبيرو ويلك** أن كل القيم بالنسبة لمتغير الرقمنة جاءت غير دالة عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) مما يجرنا إلى القول بأن بيانات هذا المتغير تتوزع توزيعا طبيعيا وبالتالي فإن كل الأساليب الإحصائية التي ستستخدم في المعالجة هي أساليب بارا مترية.

ثانيا / التحقق من فرضيات الدراسة:

1- عرض وتفسير ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على أن: " **درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية عالية**" وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اللجوء إلى ترتيب عبارات استبيان هذا المحور حسب درجة تشبعها عن طريق استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) يوضح ترتيب عبارات الاستبيان حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذا نسب التكرارات للمحور الأول

أسئلة المحور	موافق بشدة	موافق إلى حد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
	العدد	العدد	العدد				
	النسبة %	النسبة%	النسبة%				
1.هل تستخدم مديرية الشباب والرياضة الرقمنة بشكل فعّال في إدارة وتنظيم أنشطتها؟	00	12	35	1.26	0.441	10	منخفض
	%00	%25.5	%74.5				
2.هل تعتقد أن استخدام التقنيات الرقمية في الإدارة يساهم في تحسين فعالية العمل في مديرية الشباب والرياضة؟	20	22	5	2.32	0.663	4	متوسط
	%42.6	%46.8	%10.6				
3.هل تستخدم مديرية الشباب والرياضة أنظمة إلكترونية لإدارة السجلات والتواصل الداخلي؟	00	29	18	1.62	0.491	8	منخفض
	%00	%61.7	%38.3				
4.هل هناك تحديات في تكامل التقنيات الرقمية مع العمليات الإدارية اليومية في المديرية؟	00	27	20	1.57	0.500	9	منخفض
	%00	%57.4	%42.6				

5.هل تعتقد أن هناك حاجة لتحسين التدريب والتأهيل للموظفين حول استخدام التقنيات الرقمية في الجوانب الإدارية؟	26	21	00	2.55	0.503	2	مرتفع
	%55.3	%44.7	%00				
6.هل تستخدم مديرية الشباب والرياضة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في التفاعل مع الموظفين والجمهور؟	18	29	00	2.38	0.491	3	مرتفع
	%38.3	%61.7	%00				
7.هل تعتقد أن هناك حاجة لتطوير سياسات وإجراءات إدارية لدعم استخدام الرقمنة في المديرية؟	38	4	5	2.70	0.657	1	مرتفع
	%80.9	%8.5	%10.6				
8.هل تستخدم مديرية الشباب والرياضة نظم البريد الإلكتروني وتبادل المستندات الرقمية بشكل رئيسي؟	15	25	7	2.17	0.670	6	متوسط
	%31.9	%53.2	%14.9				
9.هل هناك دعم إداري كاف لتنفيذ وصيانة الأنظمة الرقمية في مديرية الشباب والرياضة؟	4	31	12	1.83	0.564 .	7	متوسط
	%8.5	%66.0	%25.5				
10.هل تعتبر أن الرقمنة ساهمت في تحسين التنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية في مديرية الشباب والرياضة؟	13	34	00	2.28	0.452	5	متوسط
	%27.7	%72.3	%00				
المتوسط الحسابي للمحور الأول				2.06			متوسط

ويتم فيما يلي تحليل نتائج معطيات الجدول:

- الفقرة الأولى: إن المتأمل لنتائج الدراسة الحالية يلحظ بجلاء أن المتوسط الحسابي للفقرة المتعلقة بمدى استخدام مديرية الشباب والرياضة للتقنيات الرقمية في إدارة شؤونها وتنظيم أنشطتها قد بلغ 1.26، وهو ما ينضوي ضمن المجال [1 – 1.66] الدال على درجة منخفضة من الموافقة. ولقد جاءت هذه الفقرة متصدرة ذيل الترتيب، مما يكشف عن رؤية أفراد العينة

المشاركة بدرجة متدنية لفعالية استخدام المديرية للحلول الرقمية في إدارتها وتنظيمها لمختلف البرامج والفعاليات.

وقد تميزت إجابات المشاركين بانحراف معياري منخفض بلغ 0.441، الأمر الذي يعكس تجانس آرائهم وعدم تشتتها بشكل لافت حول المتوسط الحسابي، مؤكدة على وجود اتفاق واضح بين أفراد العينة حول هذه النقطة المحورية في الدراسة. ولعل هذه النتيجة تلقي الضوء على ضرورة إعادة النظر في السياسات والآليات المتبعة من قبل المديرية في مجال التحول الرقمي وتبني أحدث التقنيات لتحسين أدائها وتعزيز كفاءتها التشغيلية.

- الفقرة الثانية: يتبدى للناظر في نتائج الدراسة الراهنة أن المتوسط الحسابي للفقرة المتعلقة بمساهمة استخدام التقنيات الرقمية في الإدارة في تحسين فعالية العمل بمديرية الشباب والرياضة قد بلغ 2.32، وهو ما ينضوي ضمن المجال [1.67 – 2.34] الدال على درجة متوسطة من الموافقة، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة من حيث ترتيبها بين الفقرات الأخرى.

ولقد اتسمت إجابات أفراد العينة المشاركة بانحراف معياري منخفض نسبياً بلغ 0.663، مما يعكس تجانسها الكبير وعدم تشتتها بشكل لافت حول المتوسط الحسابي، مؤشرة إلى وجود اتفاق ملحوظ بين آراء المشاركين حول هذه النقطة المحورية. وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة متوسطة على أن استثمار الحلول الرقمية في الإدارة قد يسهم في تعزيز فعالية الأداء وكفاءة العمليات التشغيلية داخل المديرية.

ولعل هذه النتيجة تلفت الانتباه إلى أهمية تبني رؤية استراتيجية شاملة للتحول الرقمي في قطاع الشباب والرياضة، تستثمر فيها أحدث التقنيات والمنصات الرقمية بما يضمن تحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز مستويات الرضا لدى المستفيدين.

- الفقرة الثالثة: تكشف نتائج الدراسة الحالية عن وجهة نظر أفراد العينة المشاركة فيما يتعلق باستخدام مديرية الشباب والرياضة لأنظمة إلكترونية في إدارة السجلات والتواصل الداخلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.62 وهو ما ينضوي ضمن المجال[1-1.66] الدال على درجة منخفضة من الموافقة، وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثامنة من حيث ترتيبها بين الفقرات الأخرى.

ولقد اتسمت إجابات المشاركين بانحراف معياري منخفض بلغ 0.491، مما يعكس تجانسها الكبير وعدم تشتتها بشكل لافت حول المتوسط الحسابي، مؤشرة إلى وجود اتفاق ملحوظ بين آراء أفراد العينة حول هذه النقطة المحورية. وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة متدنية على أن المديرية تستثمر الحلول الرقمية في إدارة سجلاتها وتواصلها الداخلي، مما يستلزم إعادة النظر في السياسات والآليات المتبعة لتعزيز التحول الرقمي في هذا الجانب الحيوي.

ولعل هذه النتيجة تلفت الانتباه إلى ضرورة وضع خطط استراتيجية شاملة لتبني أحدث التقنيات والمنصات الرقمية في إدارة السجلات والتواصل الداخلي بما يضمن تحسين كفاءة العمليات الإدارية وتعزيز مستويات الأداء داخل المديرية، وبالتالي الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

- الفقرة الرابعة: تلقي نتائج الدراسة الضوء على وجهة نظر أفراد العينة المشاركة بشأن التحديات التي تواجه عملية تكامل التقنيات الرقمية مع العمليات الإدارية اليومية في مديرية الشباب والرياضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة المتعلقة بهذا الجانب 1.57 وهو ما ينضوي ضمن المجال [1 – 1.66] الدال على درجة منخفضة من الموافقة، فيما احتلت هذه الفقرة المرتبة الثامنة من حيث ترتيبها بين الفقرات الأخرى.

ولقد تميزت إجابات المشاركين بانحراف معياري منخفض بلغ 0.500، الأمر الذي يعكس تجانسها الكبير وعدم تشتتها بشكل لافت حول المتوسط الحسابي، مشيرة إلى وجود اتفاق ملحوظ بين آراء أفراد العينة حول هذه النقطة المحورية. وتوحي هذه النتيجة بأن أفراد

العينة لا يرون بدرجة كبيرة وجود تحديات جوهرية تعترض دمج الحلول الرقمية مع الأنشطة الإدارية اليومية داخل المديرية.

ولعل هذا التصور المتفائل لدى المشاركين يمهد الطريق أمام الوصاية لوضع خطط واستراتيجيات فعالة لتعزيز التحول الرقمي وتكامله مع مختلف العمليات الإدارية، الأمر الذي من شأنه تحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز كفاءة الأداء داخل المديرية، متخطية بذلك أي معوقات قد تبرز في هذا المضمار.

- الفقرة الخامسة: تكشف نتائج الفقرة عن إجماع أفراد العينة المشاركة على ضرورة تحسين برامج التدريب والتأهيل للموظفين في مديرية الشباب والرياضة لتمكينهم من استخدام التقنيات الرقمية بكفاءة في مختلف الجوانب الإدارية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.55 وهو ما ينضوي ضمن المجال [2.34 – 3] الدال على درجة عالية من الموافقة، فضلاً عن احتلالها المرتبة الثانية من حيث ترتيبها بين الفقرات الأخرى.

ولقد اتسمت إجابات المشاركين بانحراف معياري منخفض بلغ 0.503، مما يعكس تجانسها الكبير وعدم تشتتها بشكل لافت حول المتوسط الحسابي، مؤشرة إلى وجود اتفاق واضح بين آراء أفراد العينة حول هذه النقطة المحورية. وتشير هذه النتيجة إلى إدراك المشاركين لأهمية رفع كفاءات الموظفين وتأهيلهم لمواكبة التطورات التقنية الحديثة وتوظيفها بفعالية في العمليات الإدارية داخل المديرية.

ولعل هذا التوجه يلقي الضوء على ضرورة اعتماد المديرية لخطط تدريبية متكاملة تستهدف تعزيز المهارات الرقمية للموظفين وصقل قدراتهم على استثمار التقنيات الحديثة في تحسين أدائهم الوظيفي، الأمر الذي من شأنه الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وتعزيز كفاءة العمليات الإدارية داخل المديرية، تماشياً مع التوجهات العصرية في مجال التحول الرقمي.

- الفقرة السادسة: تكشف نتائج الدراسة عن موافقة أفراد العينة المشاركة بدرجة عالية على أن مديرية الشباب والرياضة تستخدم شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي في التفاعل مع موظفيها والجمهور المستفيد، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.38 وهو ما ينضوي

ضمن المجال [2.34 – 3] الدال على درجة مرتفعة من الموافقة، فضلاً عن احتلالها المرتبة الثالثة من حيث ترتيبها بين الفقرات الأخرى.

ولقد تميزت إجابات المشاركين بانحراف معياري منخفض بلغ 0.491، مما يعكس تجانسها الكبير وعدم تشتتها بشكل لافت حول المتوسط الحسابي، مؤشرة إلى وجود اتفاق واضح بين آراء أفراد العينة حول هذه النقطة المحورية. وتوحي هذه النتيجة بإدراك المديرية لأهمية الاستفادة من التقنيات الحديثة والمنصات الرقمية في تعزيز التواصل وتفعيل قنوات الحوار مع مختلف الأطراف المعنية.

ولعل هذا التوجه يعكس سعي المديرية لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة وتبني أحدث الوسائل الرقمية في تفاعلاتها مع الموظفين والجمهور، الأمر الذي من شأنه تحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز مستويات الرضا لدى المستفيدين، فضلاً عن تمكين الموظفين من الاطلاع على آخر المستجدات والتفاعل معها بشكل فعال، تماشياً مع التوجهات العصرية في مجال التحول الرقمي.

- الفقرة السابعة: تُبرز نتائج الدراسة الحالية إجماع آراء أفراد العينة المشاركة على ضرورة تطوير سياسات وإجراءات إدارية داعمة لاستخدام الرقمنة في مديرية الشباب والرياضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة ذات الصلة 2.70 وهو ما ينضوي ضمن المجال [2.34 – 3] الدال على درجة عالية من الموافقة، فضلاً عن احتلالها المرتبة الأولى من حيث ترتيبها بين الفقرات الأخرى.

ولقد اتسمت إجابات المشاركين بانحراف معياري بلغ 0.657، مما يعكس تجانسها بدرجة معقولة وعدم تشتتها بشكل كبير حول المتوسط الحسابي، مؤشرة إلى وجود اتفاق ملحوظ بين آراء أفراد العينة حول هذه النقطة المحورية. وتشير هذه النتيجة إلى إدراك المشاركين لأهمية وجود إطار تنظيمي وإجرائي شامل يدعم ويرسخ عملية التحول الرقمي داخل القطاع، ويذلل أي معوقات أو صعوبات قد تبرز في هذا المضمار.

ولعل هذا التوجه يلقي الضوء على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع السياسات والآليات الإدارية الملائمة التي تكفل دعم استخدام الحلول الرقمية في مختلف الجوانب التشغيلية داخل المديرية، بما يضمن تحقيق الاستفادة القصوى من هذا التحول ويعزز من فرص نجاحه، متماشياً مع التوجهات العصرية في مجال إدارة المؤسسات وتطويرها وفق أحدث المعايير والممارسات العالمية.

- الفقرة الثامنة: تُظهر نتائج الدراسة موافقة أفراد العينة المشاركة بدرجة متوسطة على أن مديرية الشباب والرياضة تستثمر نظم البريد الإلكتروني وتبادل المستندات الرقمية كقنوات رئيسية للتواصل والتبادل المعلوماتي، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة ذات الصلة 2.17 وهو ما ينضوي ضمن المجال [1.66 – 2.33] الدال على درجة متوسطة من الموافقة، فضلاً عن احتلالها المرتبة السادسة من حيث ترتيبها بين الفقرات الأخرى.

ولقد تميزت إجابات المشاركين بانحراف معياري منخفض بلغ 0.670، مما يعكس تجانسها الكبير وعدم تشتتها بشكل لافت حول المتوسط الحسابي، مؤشرة إلى وجود اتفاق ملحوظ بين آراء أفراد العينة حول هذه النقطة المحورية. وتوحي هذه النتيجة بأن المديرية تولي اهتماماً معتدلاً لاستثمار الحلول الرقمية في عملياتها التواصلية وتبادل المعلومات والبيانات.

ولعل هذا التوجه يستدعي من المديرية بذل المزيد من الجهود لتعزيز دور التقنيات الرقمية في مختلف جوانب عملها، بما في ذلك تفعيل استخدام نظم البريد الإلكتروني وتبادل المستندات الرقمية كوسائل رئيسية للتواصل والتبادل المعلوماتي، الأمر الذي من شأنه تحسين كفاءة الأداء وتعزيز مستويات التكامل والانسجام في العمليات التشغيلية داخل المديرية، تماشياً مع التوجهات العصرية في مجال التحول الرقمي.

- الفقرة التاسعة: لئن تفحص المتأمل بعين الدقة والتمعن المؤشرات الإحصائية لهذه الفقرة، لوجد أن المتوسط الحسابي البالغ 1.83 والمنتمي إلى المجال [1.66 – 2.33] ينم عن درجة اتفاق متوسطة من قبل المشاركين. فيما جاءت هذه الفقرة محتلة الترتيب السابع بانحراف معياري مقدر بـ 0.564، الأمر الذي يعكس تجانس إجابات أفراد العينة وعدم تشتتها بشكل

لافت حول المتوسط. وإذ تستقرئ هذه الدلالات الرقمية، تبين أن المبحوثين يتفقون بدرجة متوسطة على وجود دعم إداري كافٍ لتنفيذ وصيانة الأنظمة الرقمية في مديرية الشباب والرياضة. ومن ثم، فإن هذا المستوى من الاتفاق قد يستدعي إعادة تقييم أوضاع هذا الدعم الإداري وسبل تعزيزه بما يتلاءم مع المتطلبات الفعلية، ويضمن سير هذه العملية الحيوية بكفاءة وفاعلية أكبر.

- الفقرة العاشرة: تُلفت الأنظار في هذا الصدد إلى المتوسط الحسابي للفقرة البالغ 2.28 والمنتمي إلى المجال [1.67 – 2.34]، والذي يكشف عن درجة موافقة متوسطة من لدن المشاركين على أن عملية الرقمنة قد ساهمت في تحسين التنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية في مديرية الشباب والرياضة. ولئن تأمل المرء في احتلال هذه الفقرة الترتيب الخامس، لتبين له أهميتها القصوى مقارنة بغيرها من الفقرات، فيما يؤشر الانحراف المعياري المنخفض البالغ 0.452 إلى تجانس كبير في إجابات أفراد العينة وعدم تشتتها بشكل لافت حول المتوسط. ومن ثم، فإن هذه الدلالات الرقمية تنم عن اتفاق متوسط الدرجة من قبل المبحوثين على الدور الإيجابي الذي لعبته الرقمنة في تحسين التنظيم وتسهيل المعاملات الإدارية في المديرية المعنية، الأمر الذي يستدعي المزيد من الجهود لتعزيز هذا التوجه وتطويره بما يتماشى مع المستجدات والمتطلبات الحديثة.

ونلاحظ أن المتوسط الحسابي للمحور الأول ككل يساوي 2.06 وهو ينتمي للمجال [1.67– 2.33] وهو ما يعني أن أفراد العينة موافقون بدرجة متوسطة، وبناءً على النتائج المعروضة، يمكننا استنتاج أن أفراد العينة المشاركين في الدراسة يرفضون الفرضية القائلة بأن " درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية عالية " وبالتالي يمكننا رفض فرضية البحث الأولى بناءً على هذه الأدلة القوية المستمدة من البيانات يمكن القول بأن درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية متوسطة ويوضح الشكل التالي هذه النتيجة بشكل بصري، حيث يظهر بجلاء الموافقة المتوسطة على الفرضية من قبل أفراد العينة.

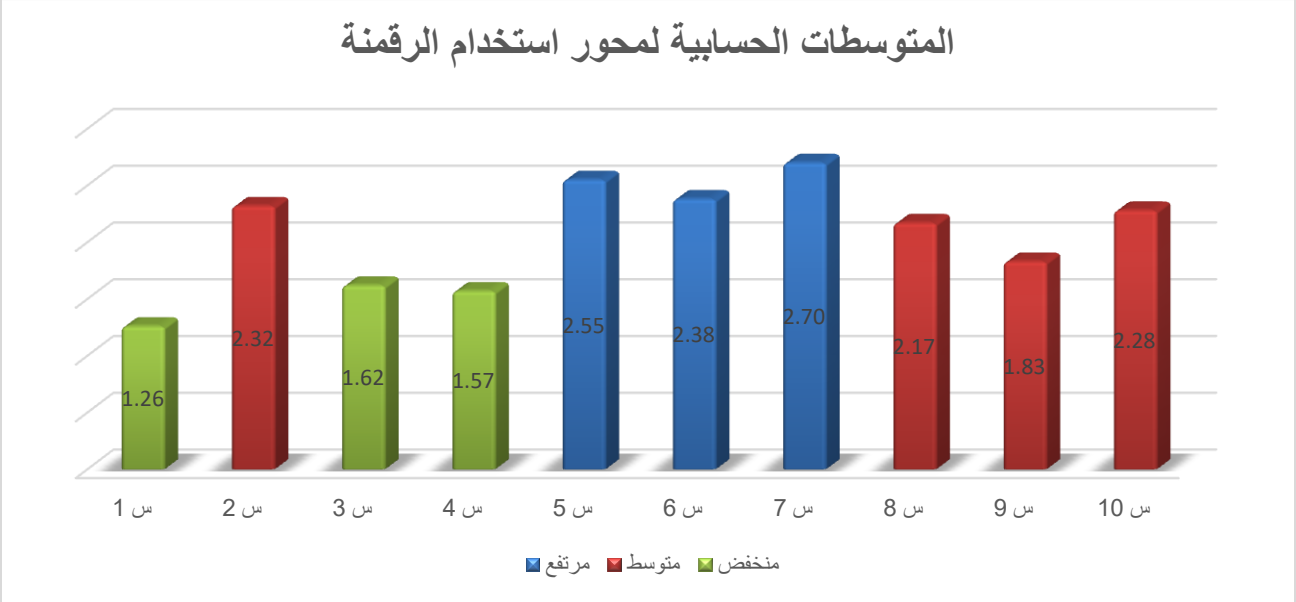

الشكل رقم (01) يوضح ترتيب عبارات المحور الأول حسب متوسطها الحسابي

إن النتائج التي تم التوصل إليها وما ترتب عليها من رفض للفرضية الأولى للبحث تثير تساؤلات مهمة حول الأسباب الكامنة وراء هذا المستوى المتوسط لدرجة استخدام الرقمنة في المؤسسات الرياضية. فمن المفترض أن تكون هذه المؤسسات في طليعة المؤسسات الراغبة في مواكبة التطورات التكنولوجية والاستفادة من مزايا الرقمنة لتحسين أدائها وتقديم خدمات أفضل.

لذلك، يتعين إجراء المزيد من الدراسات والتحليلات للكشف عن العوامل التي تحد من الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية في هذا القطاع الحيوي. هل تكمن المشكلة في ضعف البنية التحتية التكنولوجية؟ أم في نقص التدريب والتأهيل للكوادر البشرية؟ أو ربما تعود لعوامل ثقافية أو إدارية تعيق التحول الرقمي؟

بمعرفة هذه العوائق، يمكن التصدي لها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتذليلها وتهيئة البيئة الملائمة للانتقال إلى مرحلة جديدة من الاستخدام الأمثل للرقمنة في المؤسسات الرياضية، بما يعزز كفاءتها وقدرتها التنافسية على المستويين المحلي والعالمي.

2- عرض وتفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على أنه: " **لا توجد صعوبات تعترض عملية تطبيق الرقمنة في المؤسسة الرياضية**" وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اللجوء إلى ترتيب عبارات استبيان هذا المحور حسب درجة تشبعها عن طريق استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (06) يوضح ترتيب عبارات الاستبيان حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذا نسب التكرارات للمحور الثاني

أسئلة المحور	موافق بشدة	موافق إلى حد ما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
	العدد	العدد	العدد				
	النسبة %	%النسبة	النسبة%				
11.هل تواجه مديرية الشباب والرياضة صعوبات في تخصيص الموارد المالية اللازمة لتطبيق التقنيات الرقمية؟	19	28	00	2.40	0.496	3	مرتفع
	%40.4	%59.6	%00				
12.هل هناك صعوبات في تحديث البنية التحتية التكنولوجية لدعم استخدام التقنيات الرقمية في مديرية الشباب والرياضة؟	28	12	7	2.45	0.746	2	مرتفع
	%59.6	%25.5	%14.9				
13.هل يواجه الموظفون صعوبات في التكيف مع تغييرات الأنظمة والعمليات الجديدة المتعلقة بالرقمنة؟	13	27	7	2.13	0.647	6	متوسط
	%27.7	%57.4	%14.9				
14.هل هناك صعوبات في توفير التدريب والتطوير المستمر للموظفين لتعلم استخدام التقنيات الرقمية؟	22	25	00	2.47	0.504	1	مرتفع
	%46.8	%53.2	%00				

15.هل تعتبر عمليات التغيير وإدخال التقنيات الجديدة في مديرية الشباب والرياضة صعبة ومعقدة؟	9	26	12	1.94	0.673	8	متوسط
	%19.1	%55.3	%25.5				
16.هل هناك صعوبات في إدارة وتنظيم البيانات الرقمية بشكل فعّال في المديرية؟	00	40	7	1.85	0.360	9	متوسط
	%00	%85.1	%14.9				
17.هل تواجه المديرية تحديات في حماية البيانات والخصوصية عند استخدام التقنيات الرقمية؟	00	24	23	1.51	0.505	10	منخفض
	%00	%51.1	%48.9				
18.هل تعتبر الإجراءات الإدارية المتعلقة بتطبيق التقنيات الرقمية معقدة وتتطلب مزيدًا من التنظيم والتخطيط؟	16	26	5	2.23	0.633	7	متوسط
	%34.0	%55.3	%10.6				
19.هل تشعر بأن هناك صعوبات في توفير الدعم الإداري اللازم لتنفيذ وإدارة مشاريع الرقمنة في المديرية؟	25	16	6	2.40	0.712	4	مرتفع
	%53.2	%34.0	%12.8				
20هل هناك تحديات في إدارة التكنولوجيا و الرقمنة بشكل فعال والاستفادة القصوى من الاستثمارات في هذا المجال في مديرية الشباب والرياضة؟	10	33	4	2.13	0.536	5	متوسط
	%21.3	%70.2	%8.5				
المتوسط الحسابي للمحور الثاني				2.15			متوسط

ويتم فيما يلي تحليل نتائج معطيات الجدول:

- الفقرة الحادي عشر: إن الأرقام الواردة والمتعلقة بهذه الفقرة تكشف عن حقيقة جلية لا يرقى إليها الشك، حيث يبرز المتوسط الحسابي البالغ 2.40 والمنتمي للمجال [2.34-3] بأن أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على أن مديرية الشباب والرياضة تواجه معضلة حقيقية في تخصيص الموارد المالية الضرورية لتطبيق التقنيات الرقمية.

وتزداد هذه الحقيقة وضوحًا عندما نلاحظ أن هذه الفقرة قد احتلت المرتبة الثالثة في ترتيب الموافقات من قبل أفراد العينة، مع انحراف معياري ضئيل قدره 0.496 يشير إلى تجانس كبير وتوافق واضح في آرائهم حول هذه المسألة الشائكة.

إن هذه النتيجة الدالة تلقي بظلالها على أحد أكبر المعضلات التي تعترض طريق المؤسسات الرياضية في مسيرتها نحو التحول الرقمي وتبني التقنيات المتطورة، حيث تشكل شح الموارد المالية المخصصة لهذا الغرض عقبة جسيمة تحول دون تحقيق هذه الغاية الحيوية.

- الفقرة الثانية عشر: تظهر النتائج المستقاة من البيانات الإحصائية بجلاء آخر التحديات الجسيمة التي تواجهها مديرية الشباب والرياضة في مسعاها لتبني التقنيات الرقمية والاستفادة من مزاياها. فالمتوسط الحسابي البالغ 2.45 والمنتمي للمجال [3-2.34] يشير بوضوح إلى موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على وجود صعوبات في تحديث البنية التحتية التكنولوجية لدعم استخدام هذه التقنيات.

وتزداد أهمية هذه النتيجة حين نلاحظ أن هذه الفقرة قد احتلت المرتبة الثانية من حيث الموافقة عليها من قبل المشاركين، مع انحراف معياري منخفض نسبياً قدره 0.746 مما يدل على تجانس كبير في آرائهم بشأن هذا التحدي الملح.

لا شك أن ضعف البنية التحتية التكنولوجية وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الرقمية المتسارعة يشكل عائقاً خطيراً أمام تحقيق التحول الرقمي الشامل في هذه المؤسسات. فكيف يمكن الاستفادة الكاملة من إمكانات التقنيات الحديثة دون توفر بنية تحتية قوية وحديثة تدعم تطبيقها وتسهل انتشارها؟

لذلك، يتعين على صناع القرار إيلاء هذا الجانب الأهمية القصوى وتخصيص الموارد اللازمة لتحديث شبكات الاتصالات وأنظمة المعلومات وغيرها من المكونات الأساسية للبنية التحتية الرقمية، بما يتيح للمؤسسات الرياضية الانتقال إلى مرحلة جديدة من التطور التقني والاستفادة القصوى من فرص التحول الرقمي.

- الفقرة الثالثة عشر: تكشف النتائج الإحصائية عن وجود تحد آخر يواجه عملية التحول الرقمي في مديرية الشباب والرياضة، ويتمثل في صعوبة تكيف الموظفين مع التغييرات التي تفرضها الأنظمة والعمليات الجديدة المرتبطة بالرقمنة. فالمتوسط الحسابي 2.13 الواقع ضمن المجال [1.66 – 2.33] يشير إلى موافقة أفراد العينة بدرجة متوسطة على وجود هذا التحدي.

وتأتي هذه الفقرة في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها، مع انحراف معياري منخفض نسبياً قدره 0.647 مما يعكس تجانساً كبيراً في آراء المشاركين بخصوص هذه المسألة.

لا شك أن التحول الرقمي يتطلب تغييرات جذرية في الأنظمة والعمليات والممارسات التقليدية، وهو ما قد يواجه مقاومة من قبل الموظفين المعتادين على الأساليب القديمة. كما أن التكنولوجيات الرقمية الجديدة تفرض تعلم مهارات وأساليب عمل جديدة، وهو ما قد يشكل تحدياً للبعض.

لذلك، يجب أن تولي الإدارة اهتماماً كبيراً لهذا الجانب البشري والتركيز على تدريب وتأهيل الموظفين وتهيئتهم لاستيعاب التغييرات الجذرية التي ستطرأ على أساليب العمل. كما يجب اعتماد استراتيجيات فعالة لإدارة التغيير ومواجهة أي مقاومة محتملة من خلال الحوار والتواصل المستمر وشرح الفوائد التي سيجنيها الجميع من التحول الرقمي.

بدون تهيئة العنصر البشري والتغلب على هذا التحدي، فإن جهود التحول الرقمي ستواجه صعوبات كبيرة وقد لا تحقق النتائج المرجوة على المستوى المؤسسي.

- الفقرة الرابعة عشر: لا ريب في أن نتائج الدراسة تسلط الضوء على إحدى الثغرات الجوهرية التي تعترض مسار التحول الرقمي في مديرية الشباب والرياضة، إذ يتجلى بوضوح من خلال المتوسط الحسابي البالغ 2.47 والمنتمي للمجال [2.34-3] أن أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على وجود صعوبات في توفير التدريب والتطوير المستمر للموظفين لتعلم استخدام التقنيات الرقمية.

وتزداد أهمية هذه المسألة الشائكة حين نجد أن هذه الفقرة قد احتلت الصدارة من حيث درجة الموافقة عليها من قبل المشاركين، فضلاً عن انحراف معياري منخفض قدره 0.504 يشير إلى تجانس كبير في آراء أفراد العينة بشأنها.

إن هذه النتيجة الدالة تكشف عن أحد المعوقات الرئيسية التي تحول دون الاستغلال الأمثل للتقنيات الرقمية في هذه المؤسسات الحيوية، حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق التحول الرقمي المنشود دون توفير التأهيل والتدريب المناسب للكوادر البشرية التي ستتولى تشغيل هذه التقنيات واستخدامها بكفاءة.

لذلك، يتعين على صناع القرار إيلاء هذا المحور الأهمية القصوى وتخصيص الموارد اللازمة لتصميم وتنفيذ برامج تدريبية شاملة ومستمرة لتأهيل الموظفين وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع التقنيات الرقمية الحديثة، بما يضمن تشغيلها وإدارتها على أكمل وجه واستثمار إمكاناتها المتعددة لتحسين الأداء وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين.

- الفقرة الخامسة عشر: تكشف النتائج الإحصائية عن تحد آخر يبرز في مسار التحول الرقمي لمديرية الشباب والرياضة، حيث يشير المتوسط الحسابي 1.94 الواقع ضمن المجال [1.66 – 2.33] إلى موافقة أفراد العينة بدرجة متوسطة على أن عمليات التغيير وإدخال التقنيات الجديدة تعد صعبة ومعقدة.

وتأتي هذه الفقرة في المرتبة الثامنة من حيث درجة الموافقة عليها، مصحوبة بانحراف معياري منخفض نسبياً قدره 0.673 مما يعكس تجانساً كبيراً في آراء المشاركين حول هذه النقطة.

لا شك أن عمليات التغيير الجذري وإدخال تقنيات جديدة في أي مؤسسة تمثل تحدياً كبيراً، خاصة إذا كانت هذه التقنيات معقدة ومتطورة كتلك المرتبطة بالتحول الرقمي. فهذه العمليات لا تتطلب فقط توفير البنية التحتية والموارد المالية اللازمة، بل أيضاً إعادة هيكلة العمليات وتغيير الثقافة التنظيمية والممارسات السائدة.

لذلك، يتعين على الإدارة التخطيط الجيد لهذه العمليات والاستعداد لمواجهة التحديات المحتملة من خلال وضع استراتيجيات واضحة وخطط عمل محكمة تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب المرتبطة بالتغيير، بما في ذلك إشراك جميع الأطراف المعنية والتواصل المستمر معهم وتوفير الدعم والتدريب اللازمين.

كما ينبغي الاستعانة بالخبرات المتخصصة في مجال إدارة التغيير وتبني أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، بهدف التغلب على الصعوبات والتعقيدات المحتملة وتذليل العقبات أمام عملية التحول الرقمي الناجحة.

- الفقرة السادسة عشر: تُبرز النتائج الإحصائية تحديًا آخر يواجه مسيرة التحول الرقمي في مديرية الشباب والرياضة، إذ يُظهر المتوسط الحسابي البالغ 1.85 والواقع ضمن المجال [1.66 – 2.33] أن أفراد العينة يوافقون بدرجة متوسطة على وجود صعوبات في إدارة وتنظيم البيانات الرقمية بشكل فعال داخل المديرية.

وتحتل هذه الفقرة المرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد العينة عليها، مع انحراف معياري منخفض للغاية قدره 0.360 مما يشير إلى تجانس كبير جدًا في آرائهم بخصوص هذه المسألة.

لا جدال في أن إدارة البيانات الرقمية بكفاءة تعتبر أحد الركائز الأساسية لنجاح عملية التحول الرقمي في أي مؤسسة. فالبيانات هي الوقود الذي تعمل به التقنيات الرقمية الحديثة، وبدون إدارتها وتنظيمها بشكل صحيح، ستفقد هذه التقنيات جانبًا كبيرًا من فعاليتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة.

لذا، يجب على صناع القرار في القطاع إيلاء هذا الجانب الأهمية القصوى، والعمل على تطوير البنية التحتية اللازمة وتبني أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة البيانات الرقمية، بما في ذلك جمعها وتخزينها وتنظيمها وتحليلها واستخراج المعلومات القيمة منها.

كما ينبغي تأهيل الكوادر البشرية وتدريبها على استخدام أحدث التقنيات والأدوات المتخصصة في إدارة البيانات، بهدف الاستفادة القصوى من الكم الهائل من البيانات المتولدة يوميًا واستثمارها في اتخاذ قرارات مدروسة وتحسين الأداء وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين.

- الفقرة السابعة عشر: بالنظر إلى المتوسط الحسابي المنخفض البالغ 1.51 والمنتمي للمجال [1.66 – 1] لهذه الفقرة، يتضح أن أفراد العينة يوافقون بدرجة منخفضة على أن مديرية الشباب والرياضة تواجه تحديات في حماية البيانات والخصوصية عند استخدام التقنيات الرقمية.

وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة العاشرة والأخيرة من حيث درجة الموافقة عليها، مع انحراف معياري منخفض نسبيًا قدره 0.505، مما يشير إلى تجانس كبير في إجابات المشاركين وعدم تشتتها بشكل كبير حول المتوسط.

هذه النتيجة المستخلصة من البيانات تعكس اطمئنان أفراد العينة إلى قدرة المديرية على التعامل بشكل مناسب مع قضايا أمن البيانات وحماية الخصوصية المرتبطة باستخدام التقنيات الرقمية، وهو أمر إيجابي للغاية في ظل الاهتمام المتزايد بهذه المسائل الحساسة.

فمع تزايد حجم البيانات المتداولة رقميًا وتنوع مصادرها، أصبحت حماية خصوصية هذه البيانات وضمان أمنها من التهديدات المختلفة أولوية قصوى لأي مؤسسة تسعى للتحول الرقمي. وهذا ينطبق بشكل خاص على المؤسسات التي تتعامل مع بيانات حساسة مثل مديرية الشباب والرياضة.

لذلك، فإن اطمئنان أفراد العينة إلى قدرة المديرية على التعامل الجيد مع هذا التحدي يمثل إشارة واعدة نحو مواصلة جهود التحول الرقمي بثقة وأمان. ومع ذلك، لا ينبغي الاستهانة بهذه المسألة الحيوية، بل يجب العمل على تعزيز الإجراءات الأمنية والتقنية لضمان حماية أفضل للبيانات والحفاظ على خصوصيتها.

- الفقرة الثامنة عشر: تكشف النتائج الإحصائية عن تحد إداري آخر يبرز في مسار التحول الرقمي لدى مديرية الشباب والرياضة، حيث يشير المتوسط الحسابي 2.23 الواقع

ضمن المجال [2.33 – 1.66] إلى موافقة أفراد العينة بدرجة متوسطة على أن الإجراءات الإدارية المتعلقة بتطبيق التقنيات الرقمية معقدة وتتطلب مزيدًا من التنظيم والتخطيط.

وتأتي هذه الفقرة في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، مصحوبة بانحراف معياري منخفض نسبيًا قدره 0.633 مما يعكس تجانسًا كبيرًا في آراء المشاركين حول هذه النقطة.

لا شك أن عملية تطبيق التقنيات الرقمية الحديثة تتطلب إجراءات إدارية معقدة ومعمقة، نظرًا لما تفرضه هذه التقنيات من تغييرات جذرية على العمليات والأنظمة التقليدية. لذا فإن التخطيط الدقيق والتنظيم المحكم لهذه الإجراءات يعتبر أمرًا حيويًا لنجاح المشروع.

لذلك، يتعين على الإدارة العليا إيلاء هذا الجانب أهمية قصوى، والعمل على تصميم إجراءات إدارية واضحة ومنظمة تغطي جميع جوانب عملية التحول، بدءًا من مرحلة التخطيط والتحضير، مرورًا بمراحل التنفيذ والمتابعة، ووصولًا إلى مرحلة التقييم والمراجعة.

كما ينبغي إشراك جميع الأطراف المعنية في هذه العملية، وتوزيع المهام والمسؤوليات بشكل محدد، والاستعانة بالخبرات المتخصصة في مجال إدارة المشاريع التقنية الكبرى، من أجل تفادي الارتجالية والعشوائية التي قد تعرقل المشروع وتهدد نجاحه.

كما يجب تخصيص الموارد اللازمة لهذه الإجراءات، سواء من حيث الموارد البشرية المؤهلة أو الموارد المالية الكافية، حتى تتم هذه الإجراءات على أكمل وجه دون عوائق أو تعثرات.

- الفقرة التاسعة عشر: بناءً على النتائج الإحصائية المعروضة، يتبين أن أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على وجود صعوبات في توفير الدعم الإداري اللازم لتنفيذ وإدارة مشاريع الرقمنة في مديرية الشباب والرياضة، كما يتضح من المتوسط الحسابي البالغ 2.40 والمنتمي للمجال [3–2.34] الدال على الموافقة العالية.

وتحتل هذه الفقرة المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها بين أفراد العينة، مع انحراف معياري منخفض نسبياً قدره 0.712 مما يشير إلى تجانس كبير في آرائهم حول هذه المسألة.

لا جدال في أن الدعم الإداري يمثل أحد العوامل الحاسمة لنجاح أي مشروع للتحول الرقمي، فبدون توفر هذا الدعم بالقدر الكافي، ستواجه عملية تنفيذ وإدارة مشاريع الرقمنة تحديات وعقبات جمة قد تعرقل تقدمها وتهدد نجاحها.

يتجلى الدعم الإداري في عدة جوانب حيوية، كتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة، وتذليل العقبات التنظيمية والإجرائية، وتوفير التدريب والتأهيل المناسبين للكوادر العاملة، فضلاً عن الالتزام الكامل من قبل الإدارة العليا بمتطلبات التحول الرقمي وتهيئة البيئة المواتية لتنفيذه.

لذا، يتعين على صناع القرار في المديرية إيلاء هذه النقطة اهتماماً خاصاً، والعمل على تقييم الدعم الإداري المقدم حالياً، وسد أي ثغرات أو نقاط ضعف من خلال رصد الموارد الكافية وتعزيز التزام الإدارة والتنسيق بين جميع الجهات المعنية، بما يضمن سير عملية الرقمنة بشكل سلس وفعال.

كما يجب أيضاً الاستعانة بالخبرات المتخصصة في إدارة مشاريع التحول الرقمي من أجل الاستفادة من أفضل الممارسات وتجنب الأخطاء الشائعة في هذا المجال، وبالتالي ضمان دعم إداري كامل وشامل لضمان نجاح هذه العملية الحيوية.

- الفقرة العشرون: تكشف النتائج الإحصائية عن تحد آخر يبرز أمام مديرية الشباب والرياضة في مسيرتها نحو التحول الرقمي، إذ يشير المتوسط الحسابي 2.13 الواقع ضمن المجال [1.66 – 2.33] إلى موافقة أفراد العينة بدرجة متوسطة على وجود تحديات في إدارة التكنولوجيا والرقمنة بشكل فعال والاستفادة القصوى من الاستثمارات في هذا المجال.

وتأتي هذه الفقرة في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، مصحوبة بانحراف معياري منخفض نسبيًا قدره 0.536 مما يعكس تجانسًا كبيرًا في آراء المشاركين حول هذه النقطة.

لا شك أن عملية إدارة التكنولوجيا والرقمنة بكفاءة تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الساعية للتحول الرقمي، فالاستثمارات في هذا المجال كبيرة وباهظة التكلفة، ولا يمكن تحقيق العائد المرجو منها إلا بإدارتها بشكل احترافي وفعال.

لذلك، يتعين على إدارة المديرية اتخاذ خطوات جادة لمواجهة هذا التحدي، بدءًا من تبني استراتيجية واضحة للتحول الرقمي ترسم الخطوط العريضة لعملية الإدارة وتحدد الأهداف والأولويات بوضوح.

كما يجب تشكيل فرق عمل متخصصة مؤهلة للإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجية وإدارة التكنولوجيات والمشاريع الرقمية بكفاءة، مع توفير التدريب المستمر لأعضائها لمواكبة أحدث التطورات في هذا المجال المتسارع.

ويعد اعتماد أفضل الممارسات العالمية في إدارة التكنولوجيا والرقمنة من العوامل المساعدة في التغلب على هذا التحدي، إلى جانب ضرورة إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية صنع القرار وتحديد الاستراتيجيات والخطط المناسبة.

كما لا بد من وضع آليات رقابية وتقييمية دقيقة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الرقمية وقياس مدى تحقيقها للأهداف المرجوة واستخلاص الدروس المستفادة بشكل مستمر لتحسين العملية والاستفادة القصوى من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا والرقمنة.

ونلاحظ أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني ككل يساوي 2.15 وهو ينتمي للمجال [1.67– 2.33] وهو ما يعني أن أفراد العينة موافقون بدرجة متوسطة، وبناءً على النتائج المعروضة، يمكننا استنتاج أن أفراد العينة المشاركين في الدراسة **معارضين** لفرضية البحث الفرعية الثانية القائلة انه لا توجد صعوبات تعترض عملية تطبيق الرقمنة في المؤسسة الرياضية وبالتالي يمكننا رفض فرضية البحث الثانية بناءً على هذه الأدلة القوية المستمدة من البيانات يمكن القول بأنه يوجد صعوبات تعترض عملية تطبيق الرقمنة في المؤسسة ويوضح

الشكل التالي هذه النتيجة بشكل بصري، حيث يظهر بجلاء الموافقة المتوسطة على الفرضية من قبل أفراد العينة.

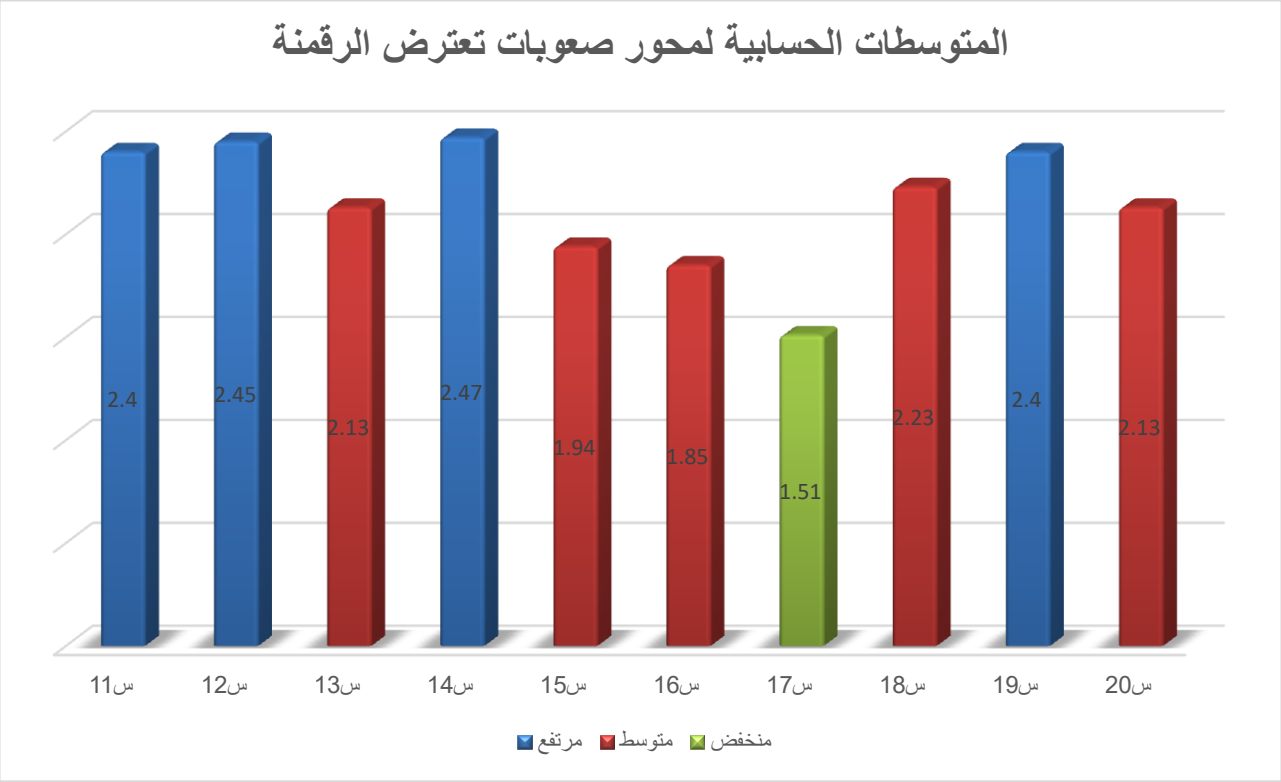

الشكل رقم (02) يوضح ترتيب عبارات المحور الثاني حسب متوسطها الحسابي

إن النتائج التي تم التوصل إليها والتي تشير إلى وجود صعوبات متوسطة الدرجة تعترض عملية تطبيق الرقمنة في المؤسسة الرياضية تستدعي إيلاء هذا الموضوع اهتماماً خاصاً من قبل صناع القرار في هذا القطاع الحيوي.

فالتحول الرقمي لم يعد خياراً بل ضرورة حتمية لضمان بقاء المؤسسات وتطورها في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم. ولا شك أن المؤسسات الرياضية، بحكم دورها

المحوري في تنمية وتطوير الرياضة وصقل المواهب الشابة، مطالبة أكثر من غيرها بمواكبة هذا التحول.

وينبغي في هذا الصدد اتخاذ إجراءات عملية، كإعادة تقييم الاستراتيجيات الحالية للتحول الرقمي، وتحسين البنية التحتية التقنية، وتكثيف برامج تدريب وتأهيل الكوادر البشرية، وتعزيز الدعم الإداري والمالي لمشاريع الرقمنة، وغيرها من الخطوات اللازمة لإزالة العقبات وتسهيل عملية التطبيق.

كما يجب أيضاً الاستفادة من تجارب المؤسسات الرائدة في هذا المجال، واعتماد أفضل الممارسات العالمية في إدارة التحول الرقمي والتغلب على التحديات المرتبطة به.

فقط من خلال مواجهة هذه الصعوبات بحزم وعزيمة، وبذل الجهود المتواصلة لتذليلها، يمكن للمؤسسات الرياضية تحقيق التحول الرقمي الناجح والاستفادة الكاملة من مزايا التكنولوجيات الحديثة في تحسين أدائها وتقديم خدمات متميزة لجمهورها المتنامي.

3-عرض وتفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة على أنّه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغيرات الشخصية لدى الموظفين (الجنس ،السن ، الأقدمية)"، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (ت) بالنسبة للعينتين المستقلتين، و اختبار الدلالة الإحصائية (F) أو ما يسمى باختبار تحليل التباين الأحادي الذي يقوم على أساس دراسة الفرق بين أكثر من عينتين وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

3-1 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغير الجنس

الجدول رقم (07) يوضح الفروق بين الذكور والإناث في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية

استخدام الرقمنة	الجنس	اختبار ليفين للكشف عن التجانس (F)	مستوى الدلالة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة	القرار
	ذكر	0.692	0.410	32	2.1703	0.9979	45	0.537	0.594	غير دال
	أنثى			15	1.9994	1.0563				

الحقيقة الملموسة التي تجلت من خلال النتائج الإحصائية للجدول رقم (07) هي أن قيمة اختبار الدلالة (T) فيما يتعلق بالعينتين المستقلتين المتجانستين، قد بلغت (0.537) في اختبار الفروق، وهي قيمة غير حائزة على الدلالة الإحصائية عند مستوى الثقة البالغ (α=0.05)،

الأمر الذي استتبع قبول الفرضية الصفرية القائلة بنفي وجود تلك الفروق، أي عدم تحقق الفروق المعزوة إلى متغير النوع الاجتماعي.

فبهذه الحقيقة الثابتة بمقتضى الأرقام والإحصاءات، تتجلى الحقيقة القائلة بأن الاختلاف بين الذكور والإناث ليس له تأثير جوهري على المتغير التابع موضوع الدراسة، مما يشير إلى أن النوع الاجتماعي لا يشكل عاملاً محورياً في تفسير التباينات في المتغيرات المدروسة في هذا السياق البحثي، وهي نتيجة تتفق مع كثير من الدراسات التي لا تظهر اختلافات جوهرية بين الجنسين في العديد من المجالات.

3-2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغير السن

وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية انوفا (F) أو ما يسمى باختبار تحليل التباين الأحادي الذي يقوم على أساس دراسة الفرق بين أكثر من عينتين، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08) يوضح الفروق بين أفراد العينة في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغير السن

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
استخدام الرقمنة	مابين المجموعات	1.935	3	0.645	0.618	0.607	غير دال
	داخل المجموعات	44.856	43	1.043			
	الكلي	46.790	46				

إن النظر المتأني في النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (08) يكشف عن حقيقة جلية تتمثل في أن قيمة اختبار الدلالة الإحصائية (F) أو ما يُعرف بتحليل التباين الأحادي لاستبيان "استخدام الرقمنة"، والبالغة (0.607)، لم ترق إلى مستوى الدلالة الإحصائية عند

مستوى الثقة ألفا (α=0.05)، الأمر الذي استتبع قبول الفرضية الصفرية النافية لوجود تلك الفروق، وبالتالي عدم تحقق الفروق المعزوة إلى متغير السن.

فبهذه الحقائق الثابتة بمقتضى الأرقام والإحصاءات، تجلت الحقيقة القاطعة القائلة بأن اختلاف الأعمار أو السنوات العمرية لا يشكل عاملاً محورياً في التباين الملحوظ في مستويات استخدام التقنيات الرقمية لدى عينة الدراسة، مما يوحي بأن العمر ليس متغيراً جوهرياً في تفسير التنوعات الحاصلة في درجات تبني واستخدام الرقمنة في هذا السياق البحثي المحدد، وهي نتيجة تستدعي تأملاً معمقاً وتحليلاً رصيناً في ضوء الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بهذا المجال.

3-3 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغير الأقدمية

وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية أنوفا (F) أو ما يسمى باختبار تحليل التباين الأحادي الذي يقوم على أساس دراسة الفرق بين أكثر من عينتين، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09) يوضح الفروق بين أفراد العينة في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغير الأقدمية

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
استخدام الرقمنة	مابين المجموعات	0.780	3	0.260	0.243	0.866	غير دال
	داخل المجموعات	46.010	43	1.070			
	الكلي	46.790	46				

إن المتفحص للنتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (09) لا يملك إلا أن يلحظ بوضوح أن قيمة اختبار الدلالة (F) الخاصة بتحليل التباين الأحادي في استبيان استخدام الرقمنة، قد بلغت (0.866)، وهي قيمة لم تحظ بدلالة إحصائية عند مستوى الثقة البالغ (α=0.05)، الأمر الذي استدعى قبول الفرضية الصفرية النافية لوجود تلك الفروق المعزوة إلى متغير الأقدمية.

فبهذه الحقيقة الراسخة التي تؤصلها دلالات الأرقام والإحصاءات، تتجلى الحقيقة القائلة بأن الاختلاف في مدة الخدمة أو الأقدمية بين أفراد العينة لا يشكل عاملاً محورياً في تفسير التباينات في مستويات استخدام الرقمنة، مما يوحي بأن سنوات الخبرة ليست بذات أثر جوهري في هذا المضمار، وهي نتيجة تستحق المزيد من التأمل والتحليل في ضوء الأدبيات والدراسات السابقة حول هذا المحور البحثي الحيوي.

إن المتأمل في النتائج الإحصائية المستخلصة من الجداول (7، 8، 9) لا يملك إلا أن يلحظ بوضوح تأكيد الفرضية الثالثة للدراسة، والقائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعاً لمتغيرات الخصائص الشخصية للموظفين من حيث الجنس والسن والأقدمية.

فقد جاءت قيم اختبارات الدلالة الإحصائية، سواء اختبار (T) للعينات المستقلة المتجانسة، أو اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنة بين أكثر من عينتين، غير حائزة على الدلالة المعتمدة عند مستوى الثقة (α=0.05)، الأمر الذي استوجب قبول الفرضية الصفرية النافية لوجود تلك الفروق المعزوة إلى المتغيرات الشخصية المذكورة.

فبهذه الحقيقة الراسخة التي تؤصلها دلالات الأرقام والإحصاءات، تتجلى الحقيقة القائلة بأن الاختلافات في الجنس أو السن أو سنوات الأقدمية بين أفراد العينة لا تشكل عوامل محورية في تفسير التباينات في مستويات استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية محل البحث، وهي نتيجة تستحق المزيد من التأمل والتحليل المعمق في ضوء الأدبيات والدراسات السابقة حول هذا المحور البحثي الشائك، والبحث عن العوامل الأخرى ذات الصلة بمستوى استخدام التقنيات الرقمية في هذا المجال.

وفي تعقيب عام على هذه النتيجة، يمكن القول إنها قد تعكس طبيعة التحول الرقمي الشامل الذي تشهده مختلف المؤسسات والقطاعات على اختلاف أنواعها، حيث أصبح استخدام التقنيات الرقمية ضرورة ملحة لا تقتصر على فئة معينة من الموظفين، بل هي متطلب أساسي لكافة العاملين بغض النظر عن خصائصهم الشخصية، مما يستدعي تكثيف الجهود لتذليل أي عقبات قد تحول دون الاستخدام الأمثل للرقمنة في المؤسسات الرياضية وغيرها.

4- عرض وتفسير ومناقشة نتائج الفرضية العامة:

نصت الفرضية العامة على أن: " المؤسسة الرياضية تعتمد على الرقمنة في انشطتها الادارية " وقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة عن طريق مقارنة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على استبيان واقع استخدام الرقمنة بالمتوسط الفرضي للاستبيان، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) يوضح اعتماد المؤسسة الرياضية على الرقمنة في انشطتها الادارية

الاستبيان ككل	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
	47	40	42.1915	5.00712	46	3.001	0.004	دال عند 0.05

إن المتأمل في النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (10) لا يملك إلا أن يلحظ بوضوح تأكيد الفرضية العامة للبحث، والقائلة باعتماد المؤسسة الرياضية على الرقمنة في أنشطتها الإدارية.

فقد جاء المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبيان ككل مرتفعًا عن المتوسط النظري، إذ بلغ (42.19) في حين كان المتوسط النظري (40)، الأمر الذي يوحي بالاتجاه الإيجابي نحو اعتماد التقنيات الرقمية في المؤسسة محل البحث.

وقد جاءت قيمة اختبار "ت" (3.001) موجبة، وحائزة على الدلالة الإحصائية عند مستوى الثقة (α=0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المتوسط الحسابي للعينة، أي أن المؤسسة الرياضية تعتمد بالفعل على الرقمنة في أنشطتها الإدارية بدرجة تفوق المتوسط المعتمد.

وبناءً على هذه الحقائق الراسخة التي تؤصلها دلالات الأرقام والإحصاءات، تم قبول الفرضية العامة للبحث والقائلة باعتماد المؤسسة الرياضية على الرقمنة في أنشطتها الإدارية.

وفي تعقيب عام على هذه النتيجة المهمة، يمكن القول إنها تعكس التوجه العام نحو التحول الرقمي في شتى المؤسسات والقطاعات، حيث أصبحت التقنيات الرقمية ركيزة أساسية لتحسين الأداء وتعزيز الكفاءة والفعالية في العمليات الإدارية والتشغيلية. ولعل هذا التوجه في المؤسسات الرياضية يأتي استجابة للتطورات المتسارعة في عالم الرياضة وضرورة مواكبة هذه التطورات من خلال تبني أحدث التقنيات الرقمية لتحقيق التميز والريادة في هذا المجال الحيوي.

ثالثا/ الاستنتاج العام:

من خلال الاستقراء المعمق للجوانب النظرية والتطبيقية التي تناولتها هذه الدراسة حول رقمنة المؤسسات الرياضية بين الاستخدام والمعوقات، وبعد تحليل البيانات والمعطيات بمنهجية علمية دقيقة، انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج الجوهرية:

أولاً: أظهرت النتائج أن المؤسسة الرياضية تعتمد بشكل فعلي على التقنيات الرقمية في أنشطتها الإدارية، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات العامة نحو التحول الرقمي في مختلف القطاعات والمجالات.

ثانيًا: كشفت الدراسة أن درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية محل البحث (مديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة) تراوحت في المستوى المتوسط، مما يوحي بوجود مجال للارتقاء بمستويات التطبيق الرقمي وتعظيم الاستفادة من فوائده.

ثالثًا: أبرزت النتائج وجود بعض المعوقات والصعوبات التي تعترض عملية تطبيق الرقمنة في المؤسسة الرياضية، وهو أمر يستدعي المزيد من الجهود لتذليل تلك العقبات والاستفادة القصوى من إمكانات التقنيات الرقمية.

رابعًا: أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام الرقمنة تعزى إلى متغيرات الخصائص الشخصية للموظفين مثل الجنس والسن والأقدمية، مما يشير إلى أن عملية التحول الرقمي شاملة لجميع العاملين بغض النظر عن اختلافاتهم الفردية.

وبهذه النتائج الهامة، تشكل هذه الدراسة إطارًا مرجعيًا مهمًا لتعزيز دور التقنيات الرقمية في المؤسسات الرياضية، والعمل على تذليل المعوقات التي تحول دون الاستفادة القصوى من إمكاناتها المتعددة في تحسين الأداء وتطوير الخدمات المقدمة في هذا القطاع الحيوي.

رابعا/ اقتراحات وتوصيات:

من خلال هذا البحث بجانبيه النظري والتطبيقي وبناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. تكثيف الجهود لتعزيز استخدام التقنيات الرقمية في المؤسسات الرياضية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لذلك.

2. إعداد خطط وبرامج تدريبية متخصصة لتأهيل العاملين في المجال الرياضي على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة وتطبيقاتها المختلفة.

3. إنشاء وحدات أو إدارات متخصصة في التحول الرقمي داخل المؤسسات الرياضية لمتابعة وتنسيق جهود الرقمنة وتذليل العقبات التي تواجهها.

4. دراسة المعوقات والتحديات التي تعترض تطبيق الرقمنة في المؤسسات الرياضية بشكل معمق، ووضع الحلول والاستراتيجيات الملائمة للتغلب عليها.

5. توطيد الشراكات والتعاون مع الجهات والمؤسسات المتخصصة في مجال التقنيات الرقمية والاستفادة من خبراتها في عملية التحول الرقمي للمؤسسات الرياضية.

6. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول أثر التقنيات الرقمية على أداء المؤسسات الرياضية وجودة خدماتها، وكذلك دراسة العوامل المؤثرة على درجة تبني هذه التقنيات.

7. تشجيع الابتكار والإبداع في مجال تطبيقات التقنيات الرقمية في المجال الرياضي، وتبني الحلول التكنولوجية المبتكرة التي تساهم في تطوير هذا القطاع.

8. رفع مستوى الوعي لدى العاملين والمستفيدين بأهمية التحول الرقمي في المؤسسات الرياضية وفوائده المتعددة على المستويين الإداري والفني.

تلك هي التوصيات الرئيسية التي من شأنها المساهمة في تعزيز استخدام الرقمنة في المؤسسات الرياضية، وتذليل المعوقات التي تحول دون الاستفادة القصوى من فوائد التحول الرقمي في هذا القطاع الحيوي.

الخاتمة

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت رقمنة المؤسسات الرياضية ضرورة حتمية لا مفر منها، فهي تمثل فرصة كبيرة لتطوير أداء هذه المؤسسات ورفع مستوى خدماتها وتحسين جودتها، إلى جانب تعزيز تواصلها مع الجماهير الرياضية.

غير أن عملية الرقمنة ليست خالية من التحديات والمعوقات، حيث تواجه المؤسسات الرياضية عددًا من العقبات التي تتطلب معالجتها بشكل جدي وفعال. فالنقص في التمويل والبنية التحتية التقنية، فضلاً عن محدودية المهارات الرقمية لدى الموظفين، كلها عوامل تعرقل مسار التحول الرقمي للمؤسسات الرياضية.

ومع ذلك، فإن الاستثمار في الرقمنة يبقى خيارًا استراتيجيًا لا بديل عنه لضمان استدامة نمو المؤسسات الرياضية وقدرتها على المنافسة في عصر يتسم بالتغيير السريع والابتكار المستمر. لذا، يتعين على هذه المؤسسات تبني خطط واضحة وطموحة للتحول الرقمي، مع العمل على تذليل كافة المعوقات التي تعترض طريقها.

في النهاية، إن نجاح مسيرة الرقمنة للمؤسسات الرياضية يتوقف على مدى التزامها بهذا التوجه وقدرتها على التكيف مع التغييرات المتسارعة في عالم التكنولوجيا الرقمية، فضلاً عن مرونتها في تبني الحلول والأدوات الرقمية المبتكرة التي تساعدها على تحقيق أهدافها طويلة المدى.

المراجـــــع

قائمة المراجع :

الكتب

1- د علي الشرقاوي: كتاب" إدارة الأعمال المطبوعات الجامعية"، الإسكندرية، 1988،
2- د محمد أكرم العدلوني: "العمل المؤسسي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع،لبنان، 2002 .
3- رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر دار هومة،2002،
4- طارق محمود عباس: مجتمع المعلومات الرقمي، المركز الأصيل للنشر والطبع والتوزيع،القاهرة، 2004
5- عبد الرزاق بن حبيب "اقتصاد وتسيير المؤسسات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002
6- علاء عبد الرزاق السالمي، "الإدارة الإلكترونية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008
7- مروان عبد المجيد إبراهيم،أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1، موسسة الوراق، عمان، 2000.

المجلات العلمية

1- بوسليماني صليحة، واقع ومعوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في المرافق العامة في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، نوفمبر 2018
2- الحربي، سعد (2021). التحول الرقمي في المؤسسات الرياضية: الفرص والتحديات. مجلة دراسات رياضية
3- عادل محمد محمد، متطلبات تطبيق التحول الرقمي في تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية بمصر، مجلة كلية التربية ببنها، العدد 133 الجزء1 ، يناير 2023،
4- العنزي، سالم (2020). تحديات التحول الرقمي في المؤسسات الرياضية الكويتية. مجلة العلوم الرياضية
5- فحيمة إيمان وبن بختي عبد الكريم، رقمنة المؤسسة الجامعية الجزائرية المتطلبات والتحديات، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 06، العدد02، 2022،.
6- لعتيبي، ناصر (2021). التحول الرقمي في المؤسسات الرياضية: نحو استراتيجية وطنية. المجلة السعودية للدراسات الرياضية،
7- محمد عوض على البنا، متطلبات التحول الرقمي بالمنظمات الأهلية في ضوء الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي مصر 2030، مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، العدد 32، ديسمبر 2023،
8- المرسوم التنفيذي رقم (91-416) المؤرخ في2-11-1991، الجزائر.
9- هبة ملحم ،إرشادات مشاريع رقمنة مجموعات الحق العام ،في المكتبات ومراكز الأرشيف ،الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ،أعلم ، 2013

الرسائل والمذكرات

1- بن دادي هشام وسعيدات عبد القادر معمر، رقمنة الخدمة العمومية وقابلية المرفق العمومي للتكيف، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر منشورة، تخصص: قانون عام اقتصادي،قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022/2021

2- بن طالب علي: مدى مساهمة الإدارة الرياضية في تحسين تسيير المؤسسات الرياضية مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية جامعة بسكرة 2016/2015

3- سالم حمد سالم حمد دحبج، دور الأتمتة في تحسين قيادة المؤسسات الاجتماعية، رسالة ماجستير في القيادة منشورة، جامعة قطر، 2023

4- صباح شارف ومروى كشرود، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية قطاع العدالة نموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر منشورة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، السنة الدراسية 2020/2019

5- كوثر منسل، تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه منشورة،قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة08ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023/2022

6- مديني آسيا وحجاجي رانيا، دور الرقمنة في تفعيل الرقابة على المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، السنة الدراسية: 2023/2022

7- مغربي شهرزاد مروى و حاكمي اكرام، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر منشورة، تخصص القانون الإداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2021/2020

8- مهدي براهمية وكريم جدي، تأثير الرقمنة على الأداء الوظيفي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2023/2022

9- الشهري، فهد (2019). الرقمنة وأثرها على الأداء الإداري في المؤسسات الرياضية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

10- الغامدي، خالد (2022). واقع التحول الرقمي في الاتحادات الرياضية السعودية: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

المواقع

1 موقع المعاني: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B1%D9%82%D9%85/?c=%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8اطلع عليه بتاريخ: 2024/03/15 على الساعة 18:13

الملاحـــق

الملحق رقم (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي وابحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

قسم التربية البدنية

تخصص إدارة وتسيير رياضي

استبيان:

السلام عليكم

أستاذي الفاضل، أستاذتي الفاضلة نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يدخل في سياق بحث علمي تربوي، راجين منكم إبداء رأيكم نحو كل عبارة من العبارات التي تندرج ضمن العنوان التالي: " **رقمنة المؤسسات الرياضية بين الاستخدام والمعوقات** "

ولكم منا فائق الاحترام والتقدير على تعاونكم.

يرجى وضع علامة (X) أمام العبارة التي تعبر عن وجهة نظرك

المحور الأول :البيانات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن:

أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إلى 39 سنة ☐

من40 سنة إلى 49 سنة ☐ أكثر من50 سنة ☐

الأقدمية في العمل:

اقل من5 سنوات ☐

من 5الى 10سنوات ☐

من 10الى 20سنوات ☐

أكثر من 20 سنوات ☐

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق إلى حد ما	غير موافق
محور الثاني : درجة استخدام الرقمنة في مديرية الشباب والرياضة				
1	هل تستخدم مديرية الشباب والرياضة الرقمنة بشكل فعّال في إدارة وتنظيم أنشطتها؟			
2	هل تعتقد أن استخدام التقنيات الرقمية في الإدارة يساهم في تحسين فعالية العمل في مديرية الشباب والرياضة؟			
3	هل تستخدم مديرية الشباب والرياضة أنظمة إلكترونية لإدارة السجلات والتواصل الداخلي؟			
4	هل هناك تحديات في تكامل التقنيات الرقمية مع العمليات الإدارية اليومية في المديرية؟			
5	هل تعتقد أن هناك حاجة لتحسين التدريب والتأهيل للموظفين حول استخدام التقنيات الرقمية في الجوانب الإدارية؟			
6	هل تستخدم مديرية الشباب والرياضة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في التفاعل مع الموظفين والجمهور؟			
7	هل تعتقد أن هناك حاجة لتطوير سياسات وإجراءات إدارية لدعم استخدام الرقمنة في المديرية؟			
8	هل تستخدم مديرية الشباب والرياضة نظم البريد الإلكتروني وتبادل المستندات الرقمية بشكل رئيسي؟			
9	هل هناك دعم إداري كافٍ لتنفيذ وصيانة الأنظمة الرقمية في مديرية الشباب والرياضة؟			
10	هل تعتبر أن الرقمنة ساهمت في تحسين التنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية في مديرية الشباب والرياضة؟			
محور الثالث: صعوبات تعترض عملية تطبيق الرقمنة في مديرية الشباب والرياضة				
11	هل تواجه مديرية الشباب والرياضة صعوبات في تخصيص الموارد المالية اللازمة لتطبيق التقنيات الرقمية؟			
12	هل هناك صعوبات في تحديث البنية التحتية التكنولوجية لدعم استخدام التقنيات الرقمية في مديرية الشباب والرياضة؟			
13	هل يواجه الموظفون صعوبات في التكيف مع تغييرات الأنظمة والعمليات الجديدة المتعلقة بالرقمنة؟			
14	هل هناك صعوبات في توفير التدريب والتطوير المستمر للموظفين لتعلم استخدام التقنيات الرقمية؟			
15	هل تعتبر عمليات التغيير وإدخال التقنيات الجديدة في مديرية الشباب والرياضة صعبة ومعقدة؟			
16	هل هناك صعوبات في إدارة وتنظيم البيانات الرقمية بشكل فعّال في المديرية؟			
17	هل تواجه المديرية تحديات في حماية البيانات والخصوصية عند استخدام التقنيات الرقمية؟			
18	هل تعتبر الإجراءات الإدارية المتعلقة بتطبيق التقنيات الرقمية معقدة وتتطلب مزيدًا من التنظيم والتخطيط؟			
19	هل تشعر بأن هناك صعوبات في توفير الدعم الإداري اللازم لتنفيذ وإدارة مشاريع الرقمنة في المديرية؟			
20	هل هناك تحديات في إدارة التكنولوجيا و الرقمنة بشكل فعال والاستفادة القصوى من الاستثمارات في هذا المجال في مديرية الشباب والرياضة؟			

الملحق رقم (02) ملحق الصدق والثبات

أولا/ ثبات وصدق الاستبيان:

أ/ الثبات:

Reliability

ReliabilityStatistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.779	20

ب/ الصدق: الاتساق الداخلي

T-Test

Correlations

		الاستبيان	المحور1	المحور2
الاستبيان	Pearson Correlation	1	.820**	.822**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	8	8	8
	Sig. (2-tailed)	.000	.017	
	N	8	8	8

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم (03)ملحق نتائج الدراسة

الفرضية الأولى:

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
هل الرقمنة والرياضة الشباب مديرية تستخدم أنشطتها؟ وتنظيم إدارة في فعّال بشكل	47	1.26	.441
هل الإدارة في الرقمية التقنيات استخدام أن تعتقد مديرية في العمل فعالية تحسين في يساهم والرياضة؟ الشباب	47	2.32	.663
هل أنظمة والرياضة الشباب مديرية تستخدم الداخلي؟ والتواصل السجلات لإدارة إلكترونية	47	1.62	.491
هل مع الرقمية التقنيات تكامل في تحديات هناك المديرية؟ في اليومية الإدارية العمليات	47	1.57	.500
هل التدريب لتحسين حاجة هناك أن تعتقد الرقمية التقنيات استخدام حول للموظفين والتأهيل الإدارية؟ الجوانب في	47	2.55	.503
هل الإنترنت والرياضة الشباب مديرية تستخدم مع التفاعل في الاجتماعي التواصل ووسائل والجمهور؟ الموظفين	47	2.38	.491
هل سياسات لتطوير حاجة هناك أن تعتقد في الرقمنة استخدام لدعم إدارية وإجراءات المديرية؟	47	2.70	.657
هل البريد نظم والرياضة الشباب مديرية تستخدم بشكل الرقمية المستندات وتبادل الإلكتروني رئيسي؟	47	2.17	.670
هل وصيانة لتنفيذ كافٍ إداري دعم هناك والرياضة؟ الشباب مديرية في الرقمية الأنظمة	47	1.83	.564
هل التنظيم تحسين في ساهمت الرقمنة أن تعتبر الشباب مديرية في الإدارية الإجراءات وتسهيل والرياضة؟	47	2.28	.452
Valid N (listwise)	47		

الفرضية الثانية:

DESCRIPTIVES VARIABLES=س11 س12 س13 س14 س15 س16 س17 س18 س19 س20
/STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
هل تواجه مديرية الشباب والرياضة صعوبات في تخصيص الموارد المالية اللازمة لتطبيق التقنيات الرقمية؟	47	2.40	.496
هل هناك صعوبات في استخدام التقنيات الرقمية لدعم البنية التحتية التكنولوجية في مديرية الشباب والرياضة؟	47	2.45	.746
هل يواجه الموظفون صعوبات في التكيف مع التغييرات الجديدة والعمليات المتعلقة بالرقمنة؟	47	2.13	.647
هل هناك صعوبات في توفير التدريب والتطوير المستمر للموظفين لتعلم استخدام التقنيات الرقمية؟	47	2.47	.504
هل تعتبر عمليات التغيير وإدخال التقنيات الجديدة في مديرية الشباب والرياضة صعبة ومعقدة؟	47	1.94	.673
هل هناك صعوبات في تنظيم إدارة وتخزين البيانات بشكل فعّال في المديرية؟	47	1.85	.360
هل تواجه المديرية تحديات في حماية البيانات الرقمية؟	47	1.51	.505
هل تعتبر الإجراءات الإدارية المتعلقة بتطبيق التقنيات الرقمية معقدة وتتطلب مزيدًا من التنظيم والتخطيط؟	47	2.23	.633
هل تشعر بأن هناك صعوبات في توفير الدعم اللازم لتنفيذ مشاريع الرقمنة وإدارة التغيير الإداري في المديرية؟	47	2.40	.712
هل هناك تحديات في إدارة التكنولوجيا و الرقمنة الاستثمارات من القصوى والاستفادة بشكل فعال في مديرية الشباب والرياضة؟	47	2.13	.536
Valid N (listwise)	47		

الفرضية الثالثة:

```
T-TEST GROUPS=الجنس(1 2)
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=الرقمنة.استخدام
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test T

Group Statistics

	الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الرقمنة.استخدام	ذكر	32	2.1703	.99792	.17641
	انثى	15	1.9994	1.05630	.27274

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
استخدام. الرقمنة	Equal variances assumed	.692	.410	.537	45	.594	.17086	.31806	-.46975	.81147
	Equal variances not assumed			.526	6.102	.603	.17086	.32482	-.49668	.83840

```
ONEWAY الرقمنة.استخدام BY الأقدمية
  /MISSING ANALYSIS.
```

ANOVA

الرقمنة.استخدام

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.935	3	.645	.618	.607
Within Groups	44.856	43	1.043		
Total	46.790	46			

```
ONEWAY الرقمنة.استخدام BY السن
```

ANOVA

الرقمنة.استخدام

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.780	3	.260	.243	.866
Within Groups	46.010	43	1.070		
Total	46.790	46			

الفرضية العامة:

```
T-TEST
  /TESTVAL=40
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=ككل.الاستبيان
  /CRITERIA=CI(.95
```

Test T

One-Sample Statistics

	Test Value = 40					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الاستبيان	3.001	46	.004	2.19149	.7213	3.6616

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الاستبيان	47	42.1915	5.00712	.73036

تم بحمد الله

ملخص الدراسة:

العنوان : رقمنة المؤسسات الرياضية بين الاستخدام والمعوقات
دراسة ميدانية بمديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة

أهداف الدراسة : تسعى دراستنا الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية

- ✓ معرفة اعتماد المؤسسة الرياضية للرقمنة في انشطتها الادارية
- ✓ التعرف على درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية.
- ✓ الكشف عن الصعوبات التي تعترض عملية تطبيق الرقمنة في المؤسسة الرياضية.
- ✓ الكشف عن الاختلاف في استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغيرات الشخصية (الجنس ،السن ، الأقدمية).

منهج الدراسة : اعتمدنا على المنهج الوصفي

مجتمع وعينة الدراسة: تم تطبيقهما على عينة تكونت من موظفي مديرية الشباب والرياضة بمدينة المسيلة والبالغ عددهم(47) موظفا وموظفة

أساليب جمع البيانات :الاستبيان

نتائج الدراسة : وبعد المعالجة الإحصائية للبيانات خلصت الدراسة للنتائج التالية:

- ✓ درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية متوسطة
- ✓ توجد صعوبات تعترض عملية تطبيق الرقمنة في المؤسسة الرياضية.
- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام الرقمنة في المؤسسة الرياضية تبعا لمتغيرات الشخصية لدى الموظفين (الجنس ،السن ، الأقدمية)
- ✓ المؤسسة الرياضية تعتمد على الرقمنة في انشطتها الادارية

الاقتراحات وتوصيات :

- ✓تكثيف الجهود لتعزيز استخدام التقنيات الرقمية في المؤسسات الرياضية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لذلك.
- ✓إعداد خطط وبرامج تدريبية متخصصة لتأهيل العاملين في المجال الرياضي على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة وتطبيقاتها المختلفة.
- ✓إنشاء وحدات أو إدارات متخصصة في التحول الرقمي داخل المؤسسات الرياضية

لمتابعة وتنسيق جهود الرقمنة وتذليل العقبات التي تواجهها.

✓دراسة المعوقات والتحديات التي تعترض تطبيق الرقمنة في المؤسسات الرياضية بشكل معمق، ووضع الحلول والاستراتيجيات الملائمة للتغلب عليها.

✓توطيد الشراكات والتعاون مع الجهات والمؤسسات المتخصصة في مجال التقنيات الرقمية والاستفادة من خبراتها في عملية التحول الرقمي للمؤسسات الرياضية.

✓إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول أثر التقنيات الرقمية على أداء المؤسسات الرياضية وجودة خدماتها، وكذلك دراسة العوامل المؤثرة على درجة تبني هذه التقنيات.

✓تشجيع الابتكار والإبداع في مجال تطبيقات التقنيات الرقمية في المجال الرياضي، وتبني الحلول التكنولوجية المبتكرة التي تساهم في تطوير هذا القطاع.

✓رفع مستوى الوعي لدى العاملين والمستفيدين بأهمية التحول الرقمي في المؤسسات الرياضية وفوائده المتعددة على المستويين الإداري والفني.